

مركز الميزان لحقوق الإنسان



تقرير الأنشطة السنوي للعام 2010

البرنامج الأساسي: تعزيز وحماية حقوق الإنسان

1 يناير - 31 ديسمبر 2010

غزة - 2 فبراير 2010

معلومات عامة حول جهة الاتصال

تفاصيل حول جهة الاتصال

عنوان المكتب الرئيسي: 1-102/5 شارع حبوش، شارع عمر المختار، الرمال الغربي، مدينة غزة ، قطاع غزة

تلفون: +972 (0)8 282-0447 فاكس: +972 (0)8 282-0442

مكتب جباليا: الشارع الرئيسي ، مخيم جباليا، قطاع غزة، صندوق بريد رقم 2714

تلفون: +972 (0)8 245-3555 فاكس: +972 (0)8 245-3554

البريد الإلكتروني: info@mezan.org

أعضاء مجلس الإدارة

د. كمال الشرافي (رئيس مجلس الإدارة) الرئيس السابق للجنة مراقبة حقوق الإنسان في المجلس التشريعي

السيد/ طلال عوكل (نائب رئيس مجلس الإدارة) صحفي ومحلل سياسي.

السيد/ جميل سرحان (أمين الصندوق) محامي ومدير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان في غزة

السيدة/ عندليب شحادة (عضو) ناشطة حقوق امرأة.

د. علي أبو زهري (عضو) رئيس جامعة الأقصى.

د. عزمي الشعبيبي (عضو) المنسق العام لاتلاف أمان.

المانحون والشركاء في العام 2010:

المانحون للبرنامج الرئيسي :

مركز تطوير المنظمات الأهلية

مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الفلسطينية

مؤسسة المجتمع المفتوح ((Open Society Institute (OSI)

مؤسسة مديكو الدولية – ألمانيا (Medico International)

مؤسسة كايبرينيا: شبكة ثقافات المقاومة

صندوق تشومسكي (The Chomsky Fund)

المانحون للمشاريع:

دياكونيا: مشروع تعزيز القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة

تروكير: مشروع توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة

الاتحاد الأوروبي: مشروع مشترك لمكافحة تعرض المعتقلين الفلسطينيين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة في السجون الإسرائيلية (بالمشاركة مع مركز عدالة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان) يونيسف: مشروع توعية القادة الدينيين بحقوق الطفل في قطاع غزة إنفاذ الطفل – المملكة المتحدة: مشروع تقوية آلية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل في النزاع المسلح.

العضوية*:

- عضوية الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان (EMHRN) .
- أعضاء ومؤسسين في شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (دولية) – نيويورك (ESCR Network).
- عضو في التحالف الدولي للموئل – شبكة حقوق الأرض والسكن.
- عضو الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان.
- عضو في شبكة الشرق الأوسط و جنوب أفريقيا لمنع استخدام الأطفال كجنود واستخدام الأسلحة الصغيرة.
- عضو في الشبكة الإقليمية للحد من سوء استخدام وانتشار الأسلحة الصغيرة.
- عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) .
- عضو في مجموعة العمل الخاصة بقرار مجلس الأمن 1612 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- عضو في ائتلاف متحدون ضد التعذيب (UAT).
- عضو في مجموعة عمل قطاع حماية حقوق الإنسان (برئاسة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان)
- عضو في مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

* يتمتع مركز الميزان بالصفة الاستشارية الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

مقدمة

يقدم مركز الميزان لحقوق الإنسان تقريره السنوي للفترة ما بين 1 يناير و31 ديسمبر 2010. وهي السنة الثانية من خطته الاستراتيجية لثلاث سنوات الخاصة بالمركز والتي تمتد من الفترة 2009-2011. ويقدم التقرير لمحة عن أوضاع حقوق الإنسان والظروف المعيشية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية بشكل عام خلال العام 2010. ثم يفصل التقرير التقدم في المخرجات والأنشطة التي نفذها المركز كما هو وارد في خطة العمل السنوية للعام 2010.

ويعرض التقرير أقساماً منفصلة للنتائج والأنشطة والتحديات. ومن أجل الحصول على شفافية عالية يقدم التقرير وصفاً مختصراً للمشاريع التي تم تنفيذها بشكل جزئي أو كامل في العام 2010 وذلك للاطلاع عليها من قبل الشركاء الذين يقدمون دعماً للبرنامج الأساسي. ويختتم التقرير ببعض الملاحظات المالية. ويشار إلى أن البيانات المالية للعام 2010 مرفقة في هذا التقرير.

1.1 السياق: أوضاع حقوق الإنسان في غزة خلال العام 2010

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2010 تتأثر بعدد من العناصر الرئيسية التي نجم عنها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذلك أيضاً القانون الفلسطيني والإسرائيلي وذلك من قبل الجهات التي لديها واجبات اتجاه حقوق الإنسان جميعها. وتتمثل هذه العناصر في :

- السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة والتي تمثل المصدر الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في غزة. وتواصل إسرائيل فرض حصاراً مشدداً على قطاع غزة، الأمر الذي تسبب في حدوث تدهور خطير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وقيد قدرة السكان على الوصول إلى خدمات حيوية. هذا بالإضافة إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بالعمليات العسكرية التي تنتهك بشكل منظم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. هذا ولا تزال نشاطات المستوطنات غير القانونية وفرض مناطق مقيدة الوصول إليها (تشمل فرض المنطقة الأمنية العازلة وتحديد المناطق المسموح بها في الصيد) وتهجير السكان الفلسطينيين قسراً.
- خلقت هذه الممارسات جواً سلبياً جعل من احتمالات تحقيق سلاماً عادلاً أكثر بعداً. وهذا يعكس الرفض الإسرائيلي المستمر لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي يعتبر في حد ذاته حقاً من حقوق الإنسان ومثل الطريق الوحيد للفلسطينيين لخلق بيئة يمكن من خلالها تحقيق وحماية حقوق الإنسان والتطورات.
- وبالرغم من استمرار الجهود الرامية لتجديد المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلا أن المجتمع الدولي لا يزال يميل إلى التضحية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحت ذريعة إعطاء السلام فرصة.
- خلال العام 2010 أبلغت السلطات الفلسطينية الأمين العام للأمم المتحدة بالتطورات المتعلقة بالتحقيقات التي أجرتها السلطات في الاشتباه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال عملية الرصاص المصبوب. ولكن إسرائيل أحجمت عن القيام بواجبها في هذا الخصوص وهذا أمر أشار إليه تقرير لجنة حقوق الإنسان وتقرير لجنة الخبراء المستقلين التي خلصت إلى أن السلطات الإسرائيلية "لا ترغب" في تفعيل آليات المحاسبة المحلية أمام القضاء المحلي وذلك بالرغم من قدرتها على القيام بذلك.¹

¹ انظر تقرير لجنة الخبراء في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لرصد وتقييم أي إجراءات محلية أو قضائية أو غيرها من الإجراءات التي اتبعتها كلاً من الحكومة الفلسطينية والإسرائيلية على الرابط التالي:

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أسامة أنور صبح، (23 عاماً) ونقلته إلى السجن داخل إسرائيل وذلك يوم الأربعاء الموافق 30 يونيو 2010. توجه صبح إلى معبر إيرز للوصول إلى مركز مسلم التخصصي لطب وجراحة العيون في الضفة الغربية لزراعة قرنية للعين. وصل صبح ووالده إلى معبر إيرز وذلك عند حوالي الساعة 8:15 صباح يوم الأربعاء 30 يونيو 2010. قامت قوات الاحتلال بعزل الأب عن ابنه. وبعد مرور حوالي أربع ساعات أبلغت قوات الاحتلال الأب بأن ابنه اعتقل ونقل إلى مكان آخر. يذكر أن صبح من سكان مدينة رفح.

أنتت اللجنة على التحقيقات النزبية التي أجرتها السلطة الفلسطينية ولكنها انتقدت السلطات في غزة لفشلها في الاقتراب من المعايير الدولية ذات الصلة. ولذلك كان من الضروري زيادة الجهود لتعزيز الآليات الدولية للعدالة وكذلك مقاييس المحاسبة لكي يتم العمل بها محلياً. فمن دون تفعيل آليات المحاسبة الدولية لانتهاكات القانون الدولي وإنصاف الضحايا ومنع تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل فإنه من المتوقع أن تحدث نماذج مشابهة من الانتهاكات طالما استمرت حالة النزاع². لقد كان الانقسام الفلسطيني بين الحكومتين في غزة والضفة الغربية مصدراً رئيسياً لانتهاكات حقوق الإنسان خلال العام 2010 ويبدو أن الانتهاكات ستستمر في المستقبل القريب. هناك مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي نشأت وبشكل حقيقي بسبب الانقسام والتي على ما يبدو لن تنتهي دون إنهاء الانقسام. وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي وعدم احترام الإجراءات القانونية المتبعة في القانون الفلسطيني واستمرار الممارسات المهينة

والتعذيب من قبل قوى الأمن والاستخفاف بقرارات المحاكم والانتقاص من معايير المحاكمة العادلة وتقييد حرية الحركة (وذلك عن طريق منع إصدار جوازات السفر في رام الله ومصادرة جوازات السفر في غزة) وكبح حرية الرأي والتعبير والتدخل العنيف لفض التجمعات السلمية. يعتقد الميزان أن جملة من انتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها الفلسطينيون من المتوقع أن يتم القضاء عليها بإنهاء الانقسام. ولذلك يجب توجيه الجهود نحو إنهاء الانقسام.

تفصل الفقرات التالية حالات انتهاكات حقوق الإنسان في غزة في العام 2010:

1.1.1 انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها إسرائيل

الحق في الحياة والسلامة الجسدية

- القتل والجرح: قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2010 اثنين وسبعين فلسطينياً من بينهم اثنين وعشرين مدنياً من بينهم امرأة وخمسة أطفال. فيما أصيب على الأقل مائتين وخمس وعشرين فلسطينياً بنيران قوات الاحتلال من بينهم أربعة وسبعين طفلاً. كان من بين الضحايا ثلاثة مزارعين ممن يملكون أراض زراعية في المناطق المقيد الوصول إليها. وكذلك كان من بين الضحايا صياداً فلسطينياً قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلي بينما كان على متن قارب صغير في عرض البحر. هذا ورصد مركز الميزان تسع وأربعين اعتداءً إسرائيلياً على الصيادين تسببت في قتل الصياد المذكور أعلاه وإصابة ثلاثة صيادين آخرين في العام 2010. وقد لوحظ قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار على المناطق القريبة من الحدود مع إسرائيل خلال العام 2010. ورصد مركز الميزان مائة وأربعين حالة إطلاق نار تسببت في قتل ستة مدنيين من بينهم طفلين وامرأة وإصابة أربعة وتسعين مدنياً من بينهم اثنين وعشرين طفلاً وأربعة نساء وخمسة مسنين.
- الوفاة بسبب الحرمان من العلاج: يتسبب منع قوات الاحتلال المدنيين من الوصول إلى الرعاية الصحية خارج قطاع غزة في وفاة العديد من الفلسطينيين. وتشير المعلومات المتوفرة لدى المركز أن أربعة فلسطينيين توفوا في العام

² الرجاء ملاحظة أن هذه النقطة مهمة حيث أن لها علاقة بإسرائيل كقوة محتلة ولها علاقة بالسلطات الفلسطينية في غزة ورام الله. الرجاء إلقاء نظرة على رسالة قدمت إلى رئيس الوزراء إسماعيل هنية: دعوة للبدء بتحقيقات داخلية فورية وفقاً لقرار الجمعية العمومية لمجلس الأمن A/RES/64/10 لرؤية موقف الميزان في هذا الخصوص.

2010 من بينهم فتاتين وامرأة نتيجة تأجيل أو رفض السلطات الإسرائيلية منحهم تصاريح لمغادرة قطاع غزة لتلقي العلاج.

- جامعي الردم والحصى: بلغ عدد حوادث إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين الذين يقومون بجمع الحصى 107 حوادث، أدت إلى مقتل طفل يبلغ من العمر 16 عاماً وإصابة ما يزيد عن 100 شخص من بينهم 22 طفلاً. وقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 43 مدنياً ممن يجمعون الحصى من بينهم ثمانية أطفال³.

التهجير القسري وتدمير الممتلكات:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتدمير الممتلكات واستهداف المنازل السكنية ودفع سكانها إلى مغادرتها قسرياً. وفي هذا الإطار رصد مركز الميزان تدمير 53 منزلاً سكنياً خلال العام 2010 بالإضافة إلى تجريف 32850 دونماً من الأراضي الزراعية في قطاع غزة على أيدي قوات الاحتلال. هذا وطالت عمليات التدمير والتهجير أماكن مختلفة وبأشكال متنوعة تركزت في شكلين هما:

أ. التدمير في المناطق المقيد الوصول إليها: دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي 8 منازل في المناطق المقيد الوصول إليها. أثر هذا التدمير على 102 فلسطيني بمن فيهم 30 طفل و32 امرأة.

ب. الهجمات الجوية الإسرائيلية: بلغ عدد المنازل المدمرة أو المتضررة نتيجة الهجمات الجوية الإسرائيلية 53 منزلاً. أثر هذا التدمير على 647 فلسطينياً.

ت. إعادة إعمار غزة: بالرغم من حجم التدمير الكبير الذي لحق بالمنازل السكنية خلال عملية (الرصاص المصبوب) فقد تم تحقيق انجاز بسيط فيما يتعلق بإعادة إعمار المنازل والمنشآت العامة التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الأعوام القليلة الماضية وخاصة خلال عملية الرصاص المصبوب⁴.

الاعتقال والإهانة والتعذيب:

اعتقلت قوات الاحتلال العشرات من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2010. وذلك أثناء التوغلات الإسرائيلية داخل القطاع بما في ذلك اعتقال جامعي الحصى والردم كما هو مذكور آنفاً، أو من خلال اعتقال الصيادين في عرض البحر، أو اعتقال مدنيين على معبر إيرز وذلك عند ذهابهم لمقابلة المخابرات الإسرائيلية أو وهم في طريقهم إلى المستشفيات داخل إسرائيل⁵. هذا وتلقى مركز الميزان عدة شكاوى من الضحايا الذين تعرضوا للإهانة والتعذيب. وتواصل إسرائيل تطبيق الاعتقال على أساس قانون المقاتل غير الشرعي، الذي تعتبره المحكمة العليا الإسرائيلية مطابقاً للقانون الأساسي الإسرائيلي، وهو قانون انتقدته لجنة حقوق الإنسان⁶.

³ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر ورقة الحقائق: استهداف قوات الاحتلال لجامعي الردم والحصى قرب حدود قطاع غزة.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول إعادة إعمار المنازل المدمرة أنظر التقرير عامان على العدوان الإسرائيلي على غزة ... أوضاع المهجرين قسرياً من ضحايا هدم المنازل. الصادر في 27 ديسمبر 2010.

⁵ على سبيل المثال انظر الرابط التالي:

http://www.mezan.org/en/details.php?id=10409&ddname=detention_patients_iof&id_dept=9&id2=9&p=c

[.enter](#)

⁶ انظر لجنة حقوق الإنسان، النتائج الختامية، CCPR/C/ISR/CO/3, 2010.

الحصار المفروض على قطاع غزة:

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية فقد تم تحويل 11635 مريضاً من غزة إلى المستشفيات خارج القطاع للحصول على الرعاية الصحية خلال العام 2010. من بينهم 9085 مريضاً تم السماح لهم بالسفر عبر معبر إيرز ومعبر رفح. هذا ورفضت السلطات الإسرائيلية طلب 650 مريض للحصول على تصاريح لمغادرة القطاع عبر معبر إيرز. وأجّلت إسرائيل طلبات التصاريح لحوالي 1900 مريضاً وتفاوتت مدة التأجيل من مريض لآخر ولكنها في كثير من الأحوال تكون طويلة. وطلبت المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) مقابلة 413 مريضاً على معبر إيرز. ووفقاً للمصدر نفسه، سافر 3672 مريضاً إلى مصر عبر معبر رفح. وسافر 4989 مريضاً إلى الضفة الغربية منهم 3517 مريضاً إلى القدس، وكذلك سافر 135 مريضاً إلى الأردن و2232 مريضاً إلى المستشفيات في إسرائيل.

وثق مركز الميزان 165 حالات لمرضى رفضت أو أجّلت السلطات الإسرائيلية منحهم تصاريح للسفر عبر معبر إيرز. وقام مركز الميزان بالتعاون مع منظمة أطباء لحقوق الإنسان -إسرائيل في عمل تدخلات نيابة عن هؤلاء المرضى في الحالات المذكورة عالية والبالغ عددهم 165.

تم السماح لـ 52 مريضاً بالسفر عبر معبر إيرز للوصول إلى المستشفيات في الضفة الغربية والأردن. فيما اضطر حوالي 29 مريضاً من تغيير التحويلة الطبية الخاصة بهم لتلقي العلاج في مصر وسافروا عبر معبر رفح. فيما لم يتمكن حوالي 84 مريضاً من السفر (رفضت السلطات الإسرائيلية طلبات 42 مريضاً للسفر عبر معبر إيرز بينما لا تزال طلبات 33 مريضاً قيد المتابعة من قبل مركز الميزان ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان. ويتلقى أربعة مرضى علاجاً غير ملائم في قطاع غزة.

قابلت المخابرات الإسرائيلية وحققت مع 36 مريضاً من بين 165 مريضاً الذين يتابع مركز الميزان ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان ملفاتهم.

ويستظر 42 مريضاً في انتظار الرد الإسرائيلي على طلباتهم للسماح لهم بالسفر عبر معبر إيرز.

اعتقلت المخابرات الإسرائيلية ثلاثة مرضى فلسطينيين وهم في طريقهم لمغادرة غزة لتلقي العلاج أو أثناء مقابلتهم للمخابرات الإسرائيلية.

توفي أربعة مرضى نتيجة تأخير وصول الرد الإسرائيلي على طلباتهم. وطلبت المخابرات الإسرائيلية مقابلة بعض المرضى واشترطت عليهم الإدلاء ببعض المعلومات حول أقاربهم أو جيرانهم أو أصدقائهم مقابل السماح لهم بالسفر عبر معبر إيرز لتلقي العلاج.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على قطاع غزة خلال العام 2010. وبالرغم من موافقة إسرائيل في يونيو 2010 على "تخفيف" الحصار المفروض على غزة، تحت ضغوطات دبلوماسية دولية شديدة، إلا أن معاناة السكان لم تنزل متواصلة بسبب منع إسرائيل إدخال مواد أساسية مثل مواد البناء والمعدات وغيرها إلى القطاع. وتواصل إسرائيل فرض قيود على حرية حركة وتثقل المواطنين ما يعكس سلبياً على الفئات الضعيفة التي يمس تقييد حركتها بحقها في الحياة والرعاية الصحية أو التعليم كالمريض والطلاب. هذا وأثر الحصار بشكل سلبي على أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية للسكان في قطاع غزة. ويمكن استعراض أبرز آثاره بإيجاز على النحو الآتي:

- الحق في السكن والتهجير القسري:
- منع الإغلاق الإسرائيلي المفروض على القطاع السكان من إعادة الإعمار وخاصة للمنازل التي دمرت بشكل جزئي أو كلي بعد مرور أعوام على عملية تدمير المنازل واسعة النطاق. هذا بالإضافة إلى التوقف الكامل لعملية البناء في غزة التي سبقت تشديد الإغلاق.⁷

- الحق في المياه وصحة البيئة: ساهم الإغلاق وعمليات التأجيل طويلة الأمد للسماح بدخول المعدات ومواد البناء إلى قطاع غزة في مزيد تدهور الوضع الصحي المتدهور أصلاً في غزة. ويرى المركز أن حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى المياه يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمنصوص عليه في الالتزامات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.⁸ ومع استمرار تلوث المياه الجوفية التي وصلت نسبها ما بين 90 إلى 95%⁹ في غزة، فإن الاستثمار في قطاع المياه والصحة البيئية يمثل حاجة ملحة وخاصة أن النظام الصحي المعطوب يشكل مصدراً رئيسياً للتلوث يهدد الصحة العامة.

⁷ أنظر إحصائيات حول تدمير المنازل في غزة على الرابط التالي:

<http://www.mezan.org/en/messege.php?view=homesen>

⁸ أنظر الملاحظة السابقة رقم 4

⁹ انظر الرابط التالي

<http://www.ewash.org/en/?view=79YOcy0nNs3D76djujAnkDDT>

- الحق في الصحة: أعاق الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الوصول إلى الرعاية الصحية بشكل كبير. وبالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمياه والصحة البيئية الواردة أعلاه التي أثرت على الحق في الصحة، فإن إسرائيل تواصل فرض القيود على دخول المواد والمعدات الطبية إلى القطاع ما يحول دون قدرة قطاع الصحة الفلسطيني على استيعاب أعداد المرضى المتزايدة أو قدرته على التعامل مع كثير من الأمراض الخطيرة التي تهدد الحق في الحياة. وبالرغم من التقدم الطفيف في هذا المجال إلا أن الحظر المفروض يؤثر على إدخال بعض المعدات الطبية إلى غزة من بينها أجهزة أشعة (X-ray) ومساحات التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني (PET-CT scans) الخاص بمرضى السرطان ومناظير العمليات الجراحية والقسطرة. ويشير مركز الميزان إلى أن معظم المنشآت الطبية (15 مستشفى و41 مركز طبي) التي دمرت خلال عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة لم يتم ترميمها بشكل يمكنها من العودة إلى عملها بالشكل الاعتيادي.¹⁰ كما يفرض الإغلاق المفروض على القطاع قيوداً على الوصول إلى الرعاية الصحية خارج القطاع بما في ذلك الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية.
- القيود على الصيادين: تواصل قوات الاحتلال فرض قيود خاصة على عمل الصيادين، فبالإضافة إلى تقييد حريتهم في الوصول إلى عمق المياه الفلسطينية التي تتوافر فيها الأسماك، وبالرغم من عدم تجاوزهم للمسافة التي حددتها للصيد والتي لا تتجاوز الأميال البحرية الثلاثة، فقد واصلت قوات الاحتلال إطلاق النار على الصيادين واعتقالهم وإساءة معاملتهم. وأثرت القيود والانتهاكات الإسرائيلية على حوالي 65000 شخص ممن يعتمدون على الصيد كمصدر رزق لهم.¹¹ ووفقاً لعمليات التوثيق التي قام بها مركز الميزان فقد شهد العام 2009 حوالي 49 حادث اعتداء على الصيادين. وتشمل هذه الاعتداءات إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين وقتل صياد وإصابة ثلاثة آخرين. وقد رصد مركز الميزان اعتقال 26 صياداً من بينهم طفل واحد في 6 حوادث اعتقال منفصلة.
- النشاطات الاقتصادية: أعاق الإغلاق المفروض على قطاع غزة عجلة الاقتصاد الفلسطيني فبالإضافة إلى تدميره لقطاعات اقتصادية بالكامل كقطاع البناء والإنشاءات والصناعة والتجارة والنسيج والحياكة والسياحة... الخ أعاق تنفيذ أهم النشاطات الاقتصادية، فقد أثر الإغلاق على قطاع الزراعة، حيث منعت سلطات الاحتلال دخول العديد من المواد كالمبيدات الحشرية والبذور والمواد البلاستيكية والمعدات. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في عمليات التصدير فقد سمحت قوات الاحتلال بتصدير كميات محدودة من الفراولة والأزهار إلى الأسواق الدولية. ومع الإغلاق التام لمعبر كارني، الذي كان يستوعب عملياً معظم البضائع (الصادرات والواردات) من وإلى قطاع غزة، فإنه من المتوقع أن يبقى الحال على ما هو عليه.
- الفقر والبطالة: وفقاً لأخر التقارير الصادرة عن اليونسكو فقد ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة من 39.3% في الربع الثاني من العام 2010 ليصل إلى 40.5% خلال الربع الثالث من العام 2010. ويواصل مستوى الفقر الحفاظ على كونه الأعلى عالمياً خاصة بين اللاجئين الذين

¹⁰ أنظر رد منظمة أطباء لحقوق الإنسان -إسرائيل على لجنة تيركل حول الاعتداء على اسطول الحرية ، أكتوبر 2010، على الرابط التالي at <http://www.phr.org.il/default.asp?PageID=190&ItemID=873>

¹¹ لمزيد من التفاصيل أنظر ورقة الحقائق ، صيادو غزة: افقار وملاحقة ومعاناة
¹² أنظر اليونسكو تقرير اقتصادي اجتماعي ، 4 ديسمبر 2010، صفحة 4، على الرابط

يمثلون حوالي 75% من سكان قطاع غزة. ووفقاً للمصدر نفسه، مع نهاية الربع الثالث للعام 2010 هناك المزيد من العائلات (7.5%) تقع تحت خط الفقر المدقع.

- الظروف المعيشية: يواصل الإغلاق المفروض على غزة تأثيره السلبي على أوجه الحياة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة كافة. واستمر النقص في غاز الطهي ومياه الشرب والكهرباء خلال العام 2010 مع وجود عجز خطير في الكهرباء بسبب التأثير المضاعف للإغلاق والاختلافات الفلسطينية - الفلسطينية¹³.

- الأنفاق وحصد الأرواح: توفي 33 فلسطينياً في حوادث تتعلق بالعمل في الأنفاق خلال العام 2010. معظم هذه الوفيات وقعت نتيجة انهيار أنفاق أو حوادث أخرى كاشتعال نيران وغيرها. كما قتل 8 أشخاص نتيجة للهجمات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت الأنفاق. وتستخدم الأنفاق

استدعى جهاز الأمن الداخلي في غزة 7 أشخاص من أعضاء ونشطاء حركة فتح في دير البلح إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في المدينة وذلك يوم الأربعاء 29 ديسمبر 2010. وأخلي سبيلهم بعد عدة ساعات وقد أعطوا بلاغات بضرورة المراجعة مرة ثانية بتاريخ 30 - 31 ديسمبر 2010 و 1 يناير 2011.

بتاريخ 26 ديسمبر 2010، استدعى جهاز الأمن الداخلي 20 شخصاً من أعضاء ونشطاء حركة فتح إلى مقر الجهاز في مدينة رفح. تم الإفراج عن بعض المعتقلين في ساعات مساء اليوم نفسه وآخرون تم الإفراج عنهم في اليوم التالي فيما بقي أربعة منهم في الحجز لعدة أيام.

لإدخال بعض البضائع التي تمنع إسرائيل إدخالها أو تفرض قيوداً على إدخالها عبر المعابر التي تخضع لسيطرتها. ومن بين هذه البضائع: المواد الزراعية والوقود واسطوانات الغاز ومولدات الكهرباء ومواد البناء والدهانات. وبالسماح بدخول كميات أكبر من البضائع والمواد الاستهلاكية إلى غزة عبر إسرائيل تنقل الحاجة إلى المواد التي تمر عبر الأنفاق وبالتالي فقد يقل عددها وينحسر عملها. وهذا يشير إلى أن العمل في الأنفاق ممكن أن ينتهي بمجرد أن ترفع إسرائيل الحصار المفروض على غزة وتسمح بحرية مرور البضائع منه وإليه بشكل كامل.

- الحق في التعليم: أثر الإغلاق على التعليم بعدة طرق. فقد تأثرت طبيعة التعليم بالفقر السائد في

غزة. وكذلك أثر انقطاع التيار الكهربائي على الطلاب سواء في المدارس أو المنازل. ولا يزال العديد من المدارس التي بحاجة إلى بناء غير مقامة نتيجة للنقص في مواد البناء، الأمر الذي تسبب في اكتظاظ الفصول بطريقة تعرقل أعمال الحق في التعليم المناسب. هذا بالإضافة إلى أن الطلاب الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة غير مسموح لهم بالسفر للدراسة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.¹⁴

1.1.2 انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الفلسطينية (حكومتى غزة ورام الله):

<http://www.unsco.org/sr.asp>

¹³ على سبيل المثال أنظر الرابط التالي

http://www.mezan.org/en/details.php?id=10600&ddname=&id_dept=9&p=center

14 انظر ضحايا سياسة فرض الأمر الواقع' تقرير حول منع إسرائيل طلبة قطاع غزة من الدراسة في الضفة الغربية

- الاعتقال التعسفي على خلفية سياسية: ازدادت الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2010. وتختلف هذه الاعتقالات الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون الفلسطيني وتنتهك معايير حقوق

الإنسان ذات الصلة.
خلال العام 2010،
تابع مركز الميزان 102
حالة اعتقال تعسفي في
غزة ولكنه يقدر أن عدد
المعتقلين بشكل تعسفي

قامت قوة من الشرطة الفلسطينية التابعة لأمن المؤسسات في وزارة
الداخلية بإغلاق مكتب منتدى شارك الشبابي في مدينة غزة وذلك يوم
الثلاثاء الموافق 30 نوفمبر 2010. حيث قام مدير أمن المؤسسات في
المخابرات العامة بإبلاغ الأشخاص الذين كانوا في مكتب شارك بأمر
إغلاق المكتب. وقد أصدر مكتب النائب العام في غزة قرار الإغلاق.

أكثر بكثير من هذا العدد خاصة بعد إتباع أسلوب الاستدعاءات والاحتجاز لساعات فقط بشكل متكرر من قبل أجهزة الأمن في غزة. ففي إحدى الحالات التي يتابعها مركز الميزان تم احتجاز أخ لعدة أيام داخل السجن إلى حين سلم أخاه نفسه لمركز الشرطة. وفي حالة أخرى تم احتجاز الابن وعائلته وتم إبلاغ والده بأن عليه أن يسلم نفسه للشرطة. ويتابع مركز الميزان سبع شكاوى تتعلق باعتقال أشخاص على خلفية مشاركتهم في مظاهرات. بالإضافة إلى قيام جهاز الأمن الداخلي في غزة باستدعاء المئات من الأشخاص في غزة على خلفية الاشتباه في تورطهم في نشاطات سياسية. وكان من بين الأشخاص الذين تم استدعائهم امرأة وشخص آخر لأن أخاه كان مطلوباً. هذا وتشير مصادر المعلومات من المؤسسات الزميلة العاملة في الضفة الغربية إلى أن أعداد المعتقلين السياسيين بالمئات، وأن بعضهم صدرت أحكام بالإفراج عنهم من المحكمة الفلسطينية العليا ومع ذلك لم يفرج عنهم إلا بعد أشهر وبسبب الضغوط الشعبية والسياسية التي تزايدت على حكومة رام الله.

- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة من الكرامة: خلال العام 2010 تابع مركز الميزان الشكاوى التي تلقاها حول إدعاء التعذيب والمعاملة القاسية المهينة. فقد تلقى مركز الميزان 49 شكوى من العائلات التي اعتقل أبنائها ولم يتمكنوا من الاتصال بهم أو معرفة أماكن احتجازهم أو تأمين محام ليمثلهم أو لزيارتهم. كذلك تلقى مركز الميزان شكاوى حول اعتقال أشخاص خارج إطار المحددات القانونية بمن فيهم أشخاص تم تمديد اعتقالهم دون إتباع الإجراءات القانونية اللازمة وكذلك لم يتم الإفراج عن أشخاص أصدرت المحاكم أوامر بالإفراج عنهم في الضفة الغربية.

- عدالة الأحداث: تعاني عدالة الأحداث من مشاكل في القانون الفلسطيني المعمول به وكذلك من تطبيقه. حيث لا يستفيد العديد من الأحداث من الحماية التي يوفرها لهم القانون فعلى سبيل المثال ينص القانون على منع اختلاط الأحداث بغيرهم من السجناء البالغين وعدم تعرضهم للإهانة والمعاملة السيئة ونقلهم خلال 24 ساعة من مراكز الشرطة إلى منشآت أخرى مخصصة للأحداث. تلقى مركز الميزان خلال العام 2010 ستة شكاوى من عائلات الأحداث أو من أحداث محتجزين في السجون الفلسطينية تتعلق تلك الشكاوى باحتجاز الأحداث مع سجناء بالغين وشكاوى تتعلق بعدم نقل الأحداث إلى مؤسسات خاصة بهم.

- حرية التعبير والتجمع السلمي وعمل المؤسسات الأهلية: يشعر مركز الميزان بالقلق حول أوضاع حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية عمل الجمعيات الأهلية في قطاع غزة حيث تواصل السلطات التدخل وبشكل غير قانوني في عمل الجماعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بحرية الرأي والحق في التجمع السلمي¹⁵. استخدمت الشرطة القوة في التعامل مع التظاهرات العامة في العديد من المناسبات وتعرض المشاركون إلى الضرب والاعتقال.

¹⁵ لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال

تلقي مركز الميزان 10 شكاوى من منظمات المجتمع المدني تتعلق بتدخل السلطات بشكل غير قانوني في منعهم من تنظيم اجتماعات عامة وحرية عملهم.

- حرية الحركة: تعتبر حرية الحركة والتنقل مشكلة في غزة وذلك بسبب التفاوت في التعامل مع الأشخاص من قبل الحكوميتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله. حيث يتم رفض طلبات الحصول على جوازات سفر جديدة التي يقدمها الأشخاص ممن يقيمون في غزة ويشمل ذلك طلبات المرضى الذين هم بحاجة للسفر للوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة خارج قطاع غزة. فيما تمنع حكومة غزة عدداً من الأشخاص من السفر كرد على منع إصدار الجوازات، وقد حاول الميزان لعب دور لإنهاء المشكلة إلا أن جهوده لم تتجح في حلها بعد.
- حكم الإعدام: نفذت الحكومة في غزة خمسة أحكام إعدام خلال العام 2010 دون الحصول على موافقة من رئيس السلطة الفلسطينية لتنفيذ الأحكام كما هو منصوص عليه في القانون الفلسطيني. وقد أعلنت وزارة الداخلية في غزة بأن تنفيذ أحكام الإعدام تم بشكل قانوني وفقاً لتفسيرهم للقانون.

1. البطاقة التعريفية للمركز

رسالة المركز

احتفظت رسالة المركز بكونها صالحة من حيث الجوهر، حيث أن التغييرات التي طرأت عليها كما هي واردة في إستراتيجية برنامج السنوات الثلاث للفترة ما بين 2009 و 2011 تتعلق فقط بإعادة صياغة رسالة المركز وتوسيع مجال العمل ليشمل الجندر. وتتلخص رسالة المركز في " تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها وخاصة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في قطاع غزة باعتباره جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويسعى مركز الميزان لتحقيق رسالته من خلال جملة من النشاطات كالأبحاث والتدخلات القانونية بأشكالها كافة، وأنشطة الضغط والتشديد والمناصرة وأنشطة التوعية ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان وذلك بالدمج ما بين الاحتراف والمشاركة المجتمعية. وتشكل القيمة الإنسانية المتساوية لبني البشر أفراداً أو جماعات، والاحترام المتساوي لكافة حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي والتشريعات الدولية الأساس والأرضية التي يستند عليها مركز الميزان وتحكم توجهاته".

رؤية الميزان

يتطلع مركز الميزان لأن يجد المجتمع الفلسطيني وقد أصبح مجتمعاً حراً ويمتدع بالسيادة على أرضه، ويتمتع فيه النساء والرجال والأطفال وأفراده كافة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة، ويشكل احترام مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات والحكم الصالح أساس لنظامه السياسي.

أهداف مركز الميزان:

يهدف مركز الميزان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة تتمثل في:

- تعزيز احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة لاسيما الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ونشر ثقافتها.
- العمل على تعزيز إدراك الفلسطينيين لحقوق الإنسان الفردية والجماعية بما في ذلك الحق في تقرير المصير والعمل على تحقيقها عبر استخدام قنوات القانون الدولي.
- تعزيز أسس الديمقراطية في المجتمع ونظامه السياسي وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغط نحو تشكيل حكومات صالحة تحترم حقوق الإنسان.

بقيت هيكلية مركز الميزان كما هي منذ عام 2008. حيث يعمل مركز الميزان من خلال خمس وحدات رئيسية هي:

1. وحدة الإدارة
2. وحدة البحث الميداني.
3. وحدة المساعدة القانونية.
4. وحدة التدريب والاتصال المجتمعي.
5. وحدة المساعدة الفنية والتشديد.

1. تقدم تنفيذ البرنامج الرئيس في الفترة ما بين 1 يناير - 31 ديسمبر 2010

1.2. الأنشطة:

يقدم هذا القسم معلومات حول التقدم في تنفيذ أنشطة مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال العام 2010 وذلك وفقاً لخطة العمل السنوية للعام 2010.

- نظمت الوحدة الإدارية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ثلاثة اجتماعات لمجلس الإدارة واجتماعين للجمعية العمومية. وعقدت الوحدة 33 اجتماعاً للجنة التخطيط والمتابعة وذلك للتخطيط ومتابعة النشاطات وللإطلاع على تقارير الوحدات ومطابقتها للتعليمات الإدارية والمالية ومناقشة التحديات والعوائق والحلول المقترحة. كذلك عقدت الوحدة 8 اجتماعات عامة للطاقم.
- قام المركز بمراجعة خطة العمل للعام 2010 والتي تم صياغتها في نوفمبر 2009 وذلك في ضوء التطورات والتحديات، بما في ذلك الصعوبات المالية التي واجهها خلال العام. وقام مركز الميزان بصياغة مقترحات خمسة مشاريع. وبشكل عام جند مركز الميزان 559637 دولار أمريكي للعام 2010 خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتلقى المركز الميزان 167098 دولار أمريكي خلال العام 2010 ولكنها تعهدات من المانحين للعام 2009. كان نصيب البرنامج الرئيس للمركز من هذا المبلغ 442928 دولار أمريكي، وكان نصيب المشاريع 116709 دولار أمريكي، وبلغ مبلغ المنح الفردية الخاصة 1976 دولار أمريكي.
- فيما يتعلق بتعيين الموظفين، فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انخفاضاً في عدد أفراد طاقم مركز الميزان. وعاد ثلاثة موظفون ممن كانوا في إجازات غير مدفوعة الأجر لمتابعة دراساتهم العليا إلى مزاولة وظائفهم في مركز الميزان في النصف الثاني من العام 2010. وغادر موظف واحد المركز في نوفمبر. لم يتم تعيين موظفين غيرهم خلال سفرهم ومغادرتهم المركز في العام 2010. خلال الفترة التي يغطيها التقرير استقال ثلاثة موظفين من عملهم، بمن فيهم منسق وحدة، ولم يتم تعيين موظفين بدلاً منهم. تم تعيين منسقة مشروع أجنبية ولكنها غادرت غزة بعد شهر واحد وذلك نتيجة لمشاكل واجهتها في غزة. قامت وحدة الإدارة بتكليف موظفيها الحاليين بمهام إضافية للقيام بنشاطاتها المعتادة والتي كان يقوم بها الموظفون الذين غادروا المركز. تقرر القيام بهذه الخطوة في ضوء التحديات التي عرقلت تجنيد الأموال المطلوبة لتنفيذ خطة العمل بشكل كامل. وأعطيت الأولوية لتنفيذ النشاطات على تعيين موظفين. وسيتم مراجعة ذلك القرار مستقبلاً لتحديد فيما إذا سيتم تعيين موظفين وفقاً للحالة.¹⁶ وقد تم اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بميزانية 2011 وخطة العمل وقد قام الميزان بإرسالها إلى المانحين في ديسمبر 2010.
- ونتيجة لذلك تأثرت بعض نشاطات مركز الميزان، ولكن ليس بما يؤثر على قدرة المركز على متابعة رسالته وأهدافه، خاصة وأن النشاطات الرئيسية الخاصة بالتوثيق والتدخلات القانونية لم تتأثر.
- عانى المركز من عجز في الميزانية يصل إلى 87780 دولار أمريكي خلال العام 2010. ويسعى المركز لإيجاد طرق لتغطية هذا العجز باستخدام الموازنة التراكمية الغير مقيدة - كما هو مشار إليه في تقارير مدقي الحسابات للفترة ما بين 2001 و 2009، والتي من المتوقع أن تغطي حوالي 50000 دولار أمريكي. وينوي مركز الميزان تغطية هذا العجز من مصادر أخرى من بينها أن يطلب من المانحين تزويده بالأموال لتغطية هذا العجز.

¹⁶ وينتهز مركز الميزان هذه الفرصة ليعبر عن مدى فخره بموظفيه الذين وافقوا وتطوعوا في بعض الأحيان للقيام بمهام إضافية لتنفيذ النشاطات. وهذا يعكس مدى تفانيهم في الدفاع عن حقوق الإنسان في مجتمعهم.

نشاط رقم 2: تعزيز المشاركة وشبكات العلاقات ومناصرة حقوق الإنسان محلياً ودولياً

- حصل مركز الميزان لحقوق الإنسان على الصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وهو ما يسمح للمركز بمخاطبة مع المنظمة الدولية والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية.
- عقد مدير مركز الميزان 95 اجتماعاً خلال العام 2010، حيث قابل خلالها 192 ممثلاً عن منظمات دولية حكومية بمن فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية وبعثات دبلوماسية من دول تعنى بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن بين الأشخاص الذين قابلهم مدير المركز الأمين العام للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ومسئول حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، معاون الأمين العام للجامعة العربية، ووزراء خارجية، ومدير عمليات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في غزة. ومن بين البعثات الدبلوماسية التي التقى بها مدير المركز كان عدد من سفراء وقناصل الدول التالية بريطانيا، فرنسا، السويد، النرويج، استراليا، هولندا، إيرلندا، حيث ركزت اللقاءات على أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في قطاع غزة، وأهمية التدخل الدولي بما يضمن حماية المدنيين ومعاينة مرتكبي انتهاكات للقانون الدولي.
- كما وعقد مدير مركز الميزان 43 اجتماعاً مع ممثلين عن السلطات ومؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة.
- اجتمع منسق الاتصالات والعلاقات الدولية في مركز الميزان بوزير الشؤون الخارجية الألماني ورئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني وممثلي العديد من الأحزاب السياسية في برلين. كما وقابل الرئاسة الأسبانية للاتحاد الأوروبي ورؤساء شعبة لجنة حقوق الإنسان في بروكسل. وكذلك التقى وزير الخارجية السويدي وأعضاء برلمان والعديد من الأحزاب السياسية ومجموعات برلمانية في ستوكهولم. كما والتقى مرتين بمساعد المنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون وسفراء الدول الأعضاء لدى الاتحاد.
- وفي مارس 2010 ألقى منسق وحدة الاتصالات والعلاقات الدولية في المركز خطاباً حول المحاسبة والمساءلة على جرائم الحرب في مؤتمر عقد في ستوكهولم بالسويد الذي نظّمته كلا من مؤسسة دياكونيا، ومنظمة العفو الدولية فرع السويد، مركز بالما، حيث تحدث خلال المؤتمر كل من هينا جيلاني، عضو بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (بعثة غولدستون) والسيد هانس كوريل المستشار القانوني السابق للأمم المتحدة.
- وفي يونيو 2010 شارك منسق وحدة الاتصالات والعلاقات الدولية في مركز الميزان في بعثة المناصرة والتشديد في بروكسل، والتي نظمتها الشبكة الأورومتوسطية بالتعاون مع مؤسستي بيتسليم وجيشا وأوكسفام وغيرها من المنظمات الأهلية. وركزت البعثة على الإغلاق المفروض على قطاع غزة وتطورات تقرير غولدستون في الأمم المتحدة. وخلال هذه البعثة تم عقد 16 اجتماع مع مسئولين في الاتحاد الأوروبي.
- وفي يونيو 2010 شارك منسق وحدة الاتصالات والعلاقات الدولية في مركز الميزان في لقاء نظّمته مؤسسة Crisis Aid في بروكسل. وقد ناقشت 35 منظمة أهلية المشاكل والتدخلات والاستراتيجية وسبل التعاون فيما يتعلق بالوضع في قطاع غزة.
- اجتمع منسق وحدة الاتصالات والعلاقات الدولية في مركز الميزان بسبع منظمات أهلية دولية أخرى وبلجنة الخبراء التي عينها مجلس حقوق الإنسان لمتابعة التحقيقات حسب توصيات لجنة غولدستون.
- التقى مدير مركز الميزان تسع مرات مع ممثلين عن الحكومة الفلسطينية في غزة. وكان من بين الأشخاص الذين التقى بهم مدير المركز كان وزير العدل وممثلين عن وزارة الداخلية. وتمحورت اللقاءات حول انتهاكات حقوق

- الإنسان في غزة وعن واجبات الحكومة بفتح تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات بما في ذلك على الصعيد الداخلي.
- التقت وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمسؤولين في الحكومة في غزة، حيث بلغ عدد تلك اللقاءات 56 لقاء. ومن بين الأشخاص الذين التقتهم الوحدة كان قادة في الشرطة وجهاز الأمن الداخلي ومستشارين قانونيين في وزارة العدل وإدارة السجون ووحدة حقوق الإنسان في وزارة لداخلية. وكان الهدف من اللقاءات متابعة الشكاوى التي تقدم بها الضحايا ضد السلطات، وكذلك ضمان أن الشكاوى التي تم تقديمها من قبل مركز الميزان يتم متابعتها والتحقيق فيها بشكل مناسب. وقد تمحورت بعض اللقاءات حول السياسات والانتهاكات المنهجية المتبعة مثل الاعتقال التعسفي وظروف الاعتقال السيئة وإساءة المعاملة أثناء التحقيق والإدعاءات بالتعرض للتعذيب. وقد سلم مركز الميزان لهؤلاء المسؤولين مئات الشكاوى التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.
 - ضاعف مركز الميزان عمله المتعلق بآليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، حيث قام بإرسال ما يقارب 56 شكوى ونداء عاجل نيابة عن الضحايا للمقررين الخاصين المختلفين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.
 - شارك المركز بالتعاون مع منظمات حقوق إنسان في ثماني رسائل مشتركة أرسلت إلى الاتحاد الأوروبي والحكومتين الفلسطينيتين، وكذلك شارك في حوالي 24 رسالة مشتركة مع منظمات فلسطينية وإسرائيلية كان من بينها رسائل موجهة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العمومية للأمم المتحدة والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ووزراء الخارجية. وقاد مركز الميزان رسالتين مشتركتين يطلب فيهما من السلطات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية بالالتزام بواجباتها وفتح تحقيق حول مثل تلك الانتهاكات والكشف عن نتائج التحقيقات. كان لمركز الميزان الريادة في كتابة 25 بياناً وتصريحاً صحفياً واشترك مع غيره من المنظمات الحقوقية الأخرى في كتابة وصياغة تلك البيانات والتصريحات صحفية حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتعزيز المحاسبة لكافة الأطراف التي ارتكبت تلك الانتهاكات. وشارك مركز الميزان في حملة مشتركة مع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.
 - خلال الفترة التي يغطيها التقرير شارك مركز الميزان في بعثتي مناصرة وذلك بالتعاون مع 13 منظمة حقوقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأوروبا. واستهدفت هذه البعثات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
 - تابع مركز الميزان عمله كعضو فعال في مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والذي يضم عشر منظمات حقوقية غير حكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد عقد المجلس سبع لقاءات وورشات عمل واحدة للتخطيط الاستراتيجي حيث ساهم المجلس من خلالها في الرد على قضايا تتعلق بمحاسبة انتهاكات حرية التعبير وحرية عمل الصحافة والقيود المفروضة عليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعقوبة الإعدام وحماية ناشطي حقوق الإنسان والتحديات المالية التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان.
 - قام مركز الميزان بالاشتراك مع مؤسسة عدالة وأطباء لحقوق الإنسان بإصدار أوراق موقف مشتركة، حيث حثت المؤسسات الثلاث في ورقتها الأولى إسرائيل على المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.¹⁷ وتمحورت الورقة الثانية حول التمييز الإسرائيلي بين المرضى الفلسطينيين الذين يرغبون في مغادرة غزة للوصول إلى مستشفيات لتلقي العلاج عبر معبر بيت حانون (إيرز). وسلطت هذه الورقة الضوء على التمييز بين المرضى الفلسطينيين الذين صنفوا إلى: (1) مرضى بحاجة إلى علاج لإنقاذ حياتهم و(2) مرضى بحاجة إلى علاج يمكن وصفه بعلاج يرمي لتحسين جودة الحياة، حيث يتم حرمان معظم المرضى من الفئة الثانية من تلقي العلاج ومغادرة غزة بشكل ممنهج ومقصود، مما يتناقض مع القانون الدولي وحتى القانون الإسرائيلي، وكذلك مبادئ

أخلاقيات مهنة الطب.¹⁸ وتعتبر ورقتي الموقف هاتين جزءاً من العمل المشترك للمؤسسات الشريكة التي بدأت بتنفيذ مشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي لمناهضة ومكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللامنانية والحاطة من الكرامة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.¹⁹

- وأصل مركز الميزان نشاطه مع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون ودعم جهودها الرامية لتحسين حماية حقوق الإنسان وتسهيل غوث الضحايا. يعتبر مركز الميزان مصدراً رئيساً للمعلومات لمجموعة عمل قرار الأمم المتحدة 1612 التي تعنى بالأطفال والنزاع المسلح، وقدم مركز الميزان معلومات لمجموعة العمل 1612 لاستخدامها في التقارير العالمية التي تصدر كل شهرين والتي يتم إرسالها إلى مجموعة العمل التابعة لمجلس الأمن الدولي حول الأطفال والنزاعات المسلحة والممثل الخاص للأمم المتحدة. خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدأت مجموعة العمل 1612 بإصدار نشرات حول الأطفال والنزاع المسلح تصدر كل شهرين. وشارك المركز في المجموعة العنقودية بشأن حماية حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة، والتي يقودها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- أصدر مركز الميزان 95 بياناً صحفياً و10 تصريحات صحفية حول انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام. من بينها 52 بيان حول الانتهاكات الإسرائيلية و43 بياناً حول انتهاكات ارتكبتها السلطات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

- أصدر مركز الميزان بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لعملية الرصاص المصوب على غزة 23 قصة حول عائلات من غزة ممن فقدوا أبناءهم أو ممتلكاتهم خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (عملية الرصاص المصوب). حيث سلطت تلك القصص الضوء على حياة الناس بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي وخاصة في ظل فشل الجهود الرامية لضمان المحاسبة وإنصاف الضحايا وإعادة الإعمار في غزة.²⁰

- وفي نفس المناسبة أصدر مركز الميزان تقريراً مصوراً باللغتين العربية والانجليزية حول مقتل حوالي 335 طفلاً خلال عملية الرصاص المصوب.²¹

- وفي الذكرى السنوية الثانية لعملية الرصاص المصوب التي صادفت في 27 ديسمبر 2010 أصدر مركز الميزان تقريراً حول أوضاع الفلسطينيين المهجرين في غزة وكذلك أصدر المركز ثلاثة أوراق حقائق ودراستين حالة حول العائلات التي وقعت ضحية لتلك العملية.²²

- وكان لمركز الميزان حضوره في وسائل الإعلام، حيث بلغ عدد مرات الظهور في وسائل الإعلام خلال الفترة التي يغطيها التقرير 314 مرة. لقد تم تغطية ونشر الأعمال والتصريحات التي تصدر عن مركز الميزان في العديد من وسائل الإعلام الرئيسية مثل الجزيرة العربية والأقصى، والإذاعات المحلية، وصحف الجارديان، CNN، BBC، وهآرتس، والانديبندينت. هذا وقد ازدادت التغطية الإعلامية المحلية لعمل مركز الميزان وتصريحات المناصرة التي قام

¹⁸ أنظر http://www.mezan.org/en/details.php?id=10398&ddname=torture&id_dept=31&id2=9&p=center

¹⁹ انظر الصفحة الخاصة بالمشروع على موقع مركز الميزان على الرابط التالي:

http://www.mezan.org/en/dis_dep.php?id_dept=73&dname=torture&view=tortureen

²⁰ يمكن الاطلاع على هذه القصص على الرابط التالي

http://www.mezan.org/en/centercastlead.php?id_dept=70&view=storyen

²¹ لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير يمكنكم الاطلاع على الرابط التالي

http://www.mezan.org/ar/details.php?id=9723&ddname=Anniversary1st&id_dept=22&id2=9&p=center

²² يمكنكم الاطلاع على تلك المستندات على الرابط التالي:

<http://www.mezan.org/en/castlead2nd.php>

بها وبشكل خاص من قبل وكالة معا الإخبارية ووكالة سما الإخبارية واللذان تحظيان بمكانة جيدة في الإعلام المحلي.

نشاط رقم 3: عمليات الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان وتحويل الضحايا إلى وحدة المساعدة القانونية أو وحدة الاتصال المجتمعي أو هيئات خارجية للمساعدة وحفظ البيانات في قاعدة البيانات الخاصة بالمركز

- تم تعزيز نشاطات الرصد والتوثيق من الناحية النوعية والناحية التكنولوجية وذلك بدءاً من النصف الثاني من العام 2009، واستمرت عملية التطوير خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد أدى ذلك إلى تحسين مستوى قاعدة البيانات، وطرق التحقق من البيانات التي يتم جمعها، ومستوى استخدامها من قبل موظفي المركز، مما جعلت من عملية التوثيق أكثر مصداقية ودقة وموضوعية.

يوضح الجدول التالي الأرقام الرئيسية المتعلقة بنشاطات الرصد والتوثيق والتحويل خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

النشاط	العدد	ملاحظات
توثيق أحداث تنطوي على انتهاكات	2358	يوجد في بعض الأحيان حادث واحد ويشمل أكثر من انتهاك وعدة ضحايا
عدد الاستبيانات التي تم تعبئتها والوثائق التي تم الحصول عليها	23367	استبيانات بالأفراد
عدد الحالات التي تم إدخالها في قاعدة البيانات	4468	هذا الرقم يشمل الاستبيانات أنفة الذكر وملخص حول الحالات التي لا تغطيها الاستبيانات
زيارات ميدانية	1439	زيارة أماكن الانتهاكات ومقابلة الضحايا والشهود
توثيق حالات الاعتقال	772	يشمل هذا العدد 62 حالة تم اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي و710 حالة تم اعتقالهم من قبل السلطات الفلسطينية في غزة
تحويل الحالات إلى وحدة المساعدة القانونية في مركز	152	

²³ ويشمل هذا الرقم 27 استبيان لأشخاص قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي و45 استمارة للمنازل التي دمرتها قوات الاحتلال بشكل كلي أو جزئي، و5 استمارات خاصة بتدمير منشآت عامة دمرتها قوات الاحتلال، و3 استمارات خاصة بتدمير مركبات، واستمارة خاصة بتدمير منشأة صناعية و36 استمارة خاصة بتدمير مخازن تجارية و356 استمارة خاصة بالعنف الداخلي والاستمارات اليومية المتعلقة بفتح وإغلاق المعابر الحدودية مع إسرائيل.

الميزان		
الحالات التي تم تحويلها إلى هيئات خارجية للمساعدة	219	ويشمل ذلك تحويل المرضى لمؤسسة أطباء لحقوق الإنسان - فرع إسرائيل
إفادات مشفوعة بالقسم	206	
تقديم معلومات حول حقوق الإنسان	أكثر من 1200 حالة	
لقاءات ميدانية للضحايا والأشخاص المعرضين للخطر	9	تهدف هذه المقابلات إلى الحصول على معلومات شاملة حول الانتهاك أو الخطر المحدق بالأشخاص لمناقشة سبل التدخلات بشكل فعال.
تصميم استمارات جديدة	2	تم الانتهاء من تصميم استمارة خاصة بالتعذيب وكذلك تم تصميم استمارة خاصة بالمرضى بالإضافة إلى قاعدة البيانات الخاصة بتلك الاستمارتين.

تضمنت اللقاءات التسعة مع الضحايا المذكورة في الجدول السابق ما يلي:

- (1) اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في محافظة شمال غزة بمجموعة قوامها 20 شخص ممن اعتقلوا أو تم استدعائهم من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية وذلك بتاريخ 10 يناير، حيث ادعى هؤلاء الأشخاص تعرضهم للاهانة والمعاملة السيئة. وكان الهدف من تلك اللقاءات هو الحصول على معلومات شاملة حول القضية ومناقشة سبل التدخل من قبل مركز الميزان لتوفير الحماية لهم وضمان حماية حقوقهم بموجب القانون، وذلك من خلال المتابعة مع السلطات لفتح تحقيقات في أية انتهاكات يتم توثيقها.
- (2) اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في مدينة غزة ب 15 شخص من حي الزيتون شرق المدينة وذلك في 19 يناير، وناقشوا دور الميزان في متابعة المشاكل البيئية والصحية التي تسببت بها أحواض معالجة مياه الصرف الصحي. وكان مركز الميزان بدأ بمتابعة مشكلة الصرف الصحي وأحواض المعالجة في العام 2009. تبادل الباحث الميداني وأفراد الحي المعلومات والصور ومقاطع الفيديو، وتم التوصل إلى اتفاق حول الخطوات التي سيتم اتخاذها لحل تلك المشكلة ولضمان عدم تعرض السكان لانتهاكات حقوقهم.²⁴

²⁴ لمزيد من المعلومات حول نتائج التدخلات التي قام بها مركز الميزان يرجى الاطلاع على القسم الخاص بالمرجات الوارد في هذا التقرير.

(3) اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في محافظة شمال غزة بحوالي 15 شخص من سكان شارع عبد الحميد بمدينة بيت حانون وذلك بتاريخ 20 مارس 2010. حيث نقل سكان الشارع شكواهم إلى المركز، والتي تشبه في جوهرها المشكلة التي تم مناقشتها في اللقاء المذكورة في رقم 2 أعلاه. تم خلال اللقاء مناقشة سبل التدخل الفعال من قبل مركز الميزان ومتابعة القضية لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان التي قد تطال المجتمع.

(4) اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في محافظة شمال غزة بمجموعة من الأشخاص الذين يجمعون الردم والحصى من مخلفات المباني المدمرة بالقرب من حدود الفصل مع إسرائيل وذلك في 21 مارس 2010، حيث كانت هذه الفئة من المجتمع - ولا تزال - تعاني من تعرضها لانتهاكات واعتداءات مستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وشارك في اللقاء أشخاص اعتقلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عملهم في جمع الحصى. وكان الهدف من اللقاء مناقشة سبل ضمان حماية الأشخاص الذين يجمعون الحصى والرمد وإنصافهم خاصة أولئك الذين أصيبوا أو اعتقلوا وتعرضوا للإهانة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

(5) اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في محافظة الوسطى بمجموعة من سكان قرية وادي السلقا الواقعة في محافظة الوسطى وذلك في 2 يونيو 2010. وكان الهدف من الاجتماع هو الحصول على معلومات حول شكاوى قدمها سكان القرية إلى مركز الميزان تتعلق بعدم تقديم خدمات أساسية بشكل تسبب في عدم تمتع سكان القرية بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. اجتمع الباحث مع ثمانية من سكان القرية، ومنهم رئيس البلدية وممثلة منظمة أهلية، الذين قاموا بعرض بعض المشاكل التي تؤثر على حقوق سكان القرية، وخاصة نقص مياه الشرب ومراكز الرعاية الطبية الأمر الذي أجبر سكان القرية على المشي لمسافة تصل إلى سبعة كيلومترات للوصول على الرعاية الصحية في مركز صحي تابع للونروا. وقدموا شكاوى أيضاً حول الدخان الكثيف المنبعث من مكب النفايات القريب من القرية. وكذلك تقدموا بشكاوى حول آثار التوغلات الإسرائيلية للقرية وكذلك الاعتداءات التي تتعرض لها القرية من قبل قوات الاحتلال. من الجدير ذكره بأن قرية وادي السلقا تقع بالقرب من حدود الفصل بين إسرائيل وقطاع غزة، ويعاني مزارعو القرية الذين يملكون أراضي زراعية تبعد حوالي 500 متر عن السياج الفاصل من عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم وبالتالي فإن ذلك يقطع ما يقدر بحوالي 1000 دونم من مساحة الأراضي الزراعية للقرية. وخلال الاجتماع تم مناقشة عمل مركز الميزان المتعلق بهذه الانتهاكات، وكذلك سبل التعاون المشترك بين السكان ومركز الميزان للعمل على حل تلك المشاكل.

(6) بتاريخ 16 يونيو 2010، اجتمع الباحث الميداني لمركز الميزان في مدينة غزة مع مجموعة من الأشخاص الذين يسكنون بالقرب من بركة الشيخ رضوان الواقعة في مدينة غزة. حيث كان المشاركون قد قدموا شكاوى للمركز تتعلق بالمشاكل الصحية الناجمة عن عدم قيام السلطات المحلية برعاية البركة بشكل جيد. ويادر مركز الميزان بالاتصال ببلدية غزة لإيجاد حلول لتلك المشكلة.

(7) عقد اجتماع مع عدد من السكان المدنيين الذين استخدمتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي كدروع بشرية خلال عملية الرصاص المصوب وذلك في حي العطاطرة شمال محافظة غزة، وذلك لمتابعة التطورات الحاصلة في قضاياهم وذلك على ضوء القرارات الإسرائيلية بإغلاق التحقيقات في معظم القضايا دون إدانة أي قادة أو جنود بذريعة تضارب أقوال الشهود والضحايا مع أقوال الجنود أو نقص الأدلة.

(8) عقد اجتماع مع مجموعة من الأطفال الصم لمناقشة مشاكل حقوق الإنسان وسبل حلها من قبل الميزان.

9) عقد اجتماع مع سكان قرية القرعان في بلدة دير البلح بهدف تحديد المشكلات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في القرية. وقد تحدث سكان القرية خلال الاجتماع عن العديد من المشاكل التي يعانون منها مثل مشكلة المياه والصحة العامة والبطالة والفقر. وقد قام مركز الميزان برفع عدد من الشكاوى إلى السلطات البلدية.

نشاط رقم 4: صياغة الأبحاث والتقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لاستخدامها في عمليات المناصرة وتقديم معلومات

1) تقارير توثيقية (37 تقريراً)

- تقرير سنوي توثيقي واحد حول الخسائر في الأرواح والممتلكات التي وقعت خلال العام 2009. يقدم هذا التقرير نتائج التوثيق التي قام بها مركز الميزان حول انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن عمليات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ويسلط الضوء على تصاعد الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية فيما يعرف بالمنطقة الأمنية العازلة والتي - وفقاً للتقرير - تصل إلى حوالي كيلومتر ونصف داخل قطاع غزة على طول الحدود الشرقية والشمالية، حيث تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل شبه يومي باستهداف المدنيين المتواجدين في تلك المنطقة. وفي ديسمبر 2010 تم البدء بصياغة التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للعام 2010، الذي نشر في يناير 2011، وسيتم تغطيته في تقرير النشاطات للعام 2011.
- 12 تقرير توثيقي حول الانتهاكات الإسرائيلية الواقعة في الفترة ما بين شهري يناير ومايو 2010.
- 4 تقارير ربع سنوية حول الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة، يغطي اثنين من التقارير الفترة ما بين 1 يناير و31 مارس 2010 ويغطي التقريران الآخران الفترة الواقعة ما بين 1 يوليو و30 سبتمبر 2010.
- تقريرين توثيقيين نصف سنويين، يتناول أحد التقريرين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ويتناول التقرير الثاني انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات فلسطينية.
- 12 تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجهات الفلسطينية في قطاع غزة.
- تقريراً مصوراً حول الأطفال الذين قتلوا خلال عملية الرصاص المصوب.
- 5 تقارير ميدانية تحقق في خمسة اعتداءات مختلفة ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملية الرصاص المصوب. وقد أجريت هذه التقارير في سياق التحقيقات التي أجراها مركز الميزان حول اعتداءات قد تنطوي على انتهاكات جسيمة أو خطيرة لحقوق الإنسان خلال عملية الرصاص المصوب التي وقعت ما بين 27 ديسمبر 2008 و18 يناير 2009.

2) تقارير اقتصادية واجتماعية (7 تقارير): قامت وحدة المساعدة الفنية والتشديد بصياغة هذه التقارير والتي أصدرت التقارير التالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

- تقرير حول "الحق في الغذاء: واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار المفروض على غزة". يركز التقرير على توافر الغذاء وجودته في قطاع غزة. فمع وجود الحصار المفروض على قطاع غزة يتم إدخال معظم المواد الغذائية عبر الأنفاق. حيث يلاحظ عدم وجود آليات لفحص ومراقبة سلامة وجودة هذه المواد من قبل السلطات. يظهر التقرير مشاكل جدية ناجمة عن عدم فحص تلك المواد من قبل السلطات في غزة التي لا تراقب جودة وصلاحية تلك المواد التي تعبر إلى غزة عبر الأنفاق بشكل منهجي ومنظم. ويربط التقرير بين هذه الحقيقة وعدد من الحوادث التي شكل فيها الغذاء خطراً على حياة وصحة السكان في قطاع غزة خلال الثلاث سنوات المنصرمة.
- تقرير حول "واقع الحق في التعليم العالي في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة". يتناول هذا التقرير أوضاع التعليم العالي والذي تعرض إلى تدهور خطير نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

- تقرير حول وقائع ورشة عمل حول التعليم العالي، والتي شارك فيها كافة الجامعات في غزة، ونشر التقرير بعد انتهاء الورشة.
- تقرير حول "منع إسرائيل طلبة قطاع غزة من الدراسة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية".
- تقرير حول "خدمات الصحة النفسية في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة"، وأثار العنف والفقر الناجمة عن الحصار.
- تقرير حول وقائع ورشة عمل حول خدمات الصحة النفسية في ظل الحصار المفروض في غزة.
- تقرير حول السياسات الضريبية والجمارك في قطاع غزة، ومساهمة هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

(3) تقارير ميدانية خاصة (34 تقريراً):

- قامت وحدة البحث الميداني في المركز بصياغة هذه التقارير، التي تهدف لتقديم معلومات مفصلة حول انتهاكات معينة لحقوق الإنسان في قطاع غزة. وبالتالي فإن الهدف من تلك التقارير: (1) توثيق الحالة بشكل سليم وجمع كافة المعلومات المتعلقة بها، (2) تزويد مركز الميزان بالمعلومات اللازمة لاستخدامها في التدخلات التي تقوم بها وحدات المركز المختلفة أو مؤسسات وطنية ودولية أخرى لمساعدة الضحايا. وقد تم صياغة 34 تقرير من هذا النوع خلال عام 2010. ويناقش أحد التقارير المشكلة التي يعاني منها سكان قرية وادي غزة بعد أن فتحت إسرائيل وبشكل مفاجئ سد وادي غزة الذي تقيمه منذ سنوات في مجرى طريق وادي غزة على الجانب الآخر من الحدود بالقرب من حدود القرية مع إسرائيل، حيث لم تقم إسرائيل بتحذير السكان والسلطات المختصة قبل أن تفتح السد، ما أدى إلى إغراق منازل وأراضي وممتلكات عشرات من سكان القرية. فيما يتناول تقرير آخر تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها السلطات في غزة في محافظة شمال غزة، حيث أظهر التقرير زيادة الانتهاكات والتي تشمل الاعتقالات التعسفية وإدعاءات المعاملة السيئة والمهينة وانتهاكات حرية التعبير خلال شهر فبراير 2010. وكذلك أظهر التقرير اعتداءات وانتهاكات وقعت في نفس الشهر من قبل أشخاص وجماعات دون استجابة مناسبة من قبل السلطات بشكل مناسب للتحقيق في الاعتداءات والانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها. ويقدم تقرير ثالث معلومات وتفاصيل بشأن الضرائب التي فرضتها الحكومة، مركزاً على محافظة شمال غزة كمثال. وتناول التقرير فيما إذا كانت تلك الضرائب التي فرضتها السلطات المحلية تتوافق مع القانون الفلسطيني.

نشاط رقم 5: تقديم المساعدات والاستشارات القانونية للضحايا وتمثيلهم أمام الجهات المختصة

يشتمل هذا النشاط على عدة نشاطات فرعية تقع في إطار تقديم الاستشارة والنصح القانونيين لأفراد ومجموعات في قطاع غزة. وتصنف تلك النشاطات التي نفذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير على النحو التالي:

- (1) التمثيل القانوني للمعتقلين الفلسطينيين (المخطط: 50 حالة): تولت الوحدة 27 قضية جديدة لمعتقلين فلسطينيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير. واصلت وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان متابعة 121 قضية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من الأعوام الماضية. وبشكل عام ظهر محامي مركز الميزان في إسرائيل 291 مرة أمام المحاكم الإسرائيلية لتمثيل معتقلين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
- (2) قضايا داخل إسرائيل (المخطط: كما في رقم 1 أعلاه): تم رفع ثلاث قضايا أمام المحكمة العليا الإسرائيلية بالشراكة مع مؤسسات أخرى. تم رفع القضية الأولى في العام الماضي (2009) ولكن تمت متابعتها خلال العام 2010.²⁵ وتتمحور هذه القضية حول وقف إسرائيل صرف مخصصات التأمين والمعاشات للعمال الفلسطينيين الذين أصيبوا أثناء

²⁵ لمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي

عملهم داخل إسرائيل وتعرضوا للإعاقة، ولمخصصات التقاعد، حيث لم يتلق هؤلاء مخصصات الإعاقة والتقاعد الشهرية الخاصة بهم من مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية منذ بدء الحصار المفروض على غزة والعقوبات المفروضة على البنوك التي تعتبر جزءاً من سياسة الحصار. وبعد رفع القضية وافقت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية على استئناف تحويل المخصصات المالية للمئات من المستفيدين، حيث توصلت إلى اتفاق مع سلطة النقد الفلسطينية حول آلية تحويل تلك المخصصات لحل المشكلة بشكل دائم. أما القضية الثانية فقد قادها مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) الذي قدم بالتعاون مع 15 مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية، من ضمنها مركز الميزان، التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الترحيل القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة بحجة أن عنوان سكنهم المسجل في بطاقة الهوية هو قطاع غزة.²⁶ أما القضية الثالثة فكانت حول منع إسرائيل إصدار جمع شمل العائلات للأزواج الذين يسكنون في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ودول تعتبر عدوة لإسرائيل.

(3) شكاوى ضد السلطات الإسرائيلية (المخطط: 50 قضية): تلقى مركز الميزان 251 شكوى ضد السلطات الإسرائيلية، ووثق المركز هذه الشكاوى، وقام بمتابعة 41 قضية من بين 251 شكوى وأما باقي الشكاوى فقد تابعها بالتعاون مع مؤسسات شريكة لمركز الميزان تعمل في إسرائيل. وتلقي النقاط التالية مزيد من الضوء على تلك الشكاوى:

- 55 قضية تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة.
 - 179 شكوى لمنع المرضى الفلسطينيين من الوصول إلى الرعاية الصحية خارج قطاع غزة.
 - 12 شكوى مقدمة من صيادين فلسطينيين، كان من بينها حالة قتل وحالة تعرض للإصابة و9 حالات اعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
 - شكوى واحدة تتعلق بقتل متظاهر في مسيرة سلمية نظمت ضد فرض قوات الاحتلال للمنطقة الأمنية العازلة داخل غزة.
 - 8 شكاوى مصادرة قوارب صيد فلسطينية.
 - 9 شكاوى تتعلق بالحالة الصحية للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية.
 - 55 شكوى تتعلق بزيارة العائلات في الضفة الغربية.
 - 6 شكاوى تتعلق بإصابة جامعي الردم والحصى من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.
- انتهت 49% من قضايا المرضى الفلسطينيين بنجاح بينما لم تتجح 31% من تلك القضايا حيث توفي أربعة مرضى وهم ينتظرون الرد الإسرائيلي على طلبهم للسماح لهم بالسفر عبر معبر إيرز. ويتم متابعة بقية القضايا الأخرى. نجح 13 تدخلاً في 55 قضية تتعلق بزيارة العائلات في الضفة الغربية أي ما نسبته 23%.

(4) شكاوى ضد السلطات الفلسطينية (المخطط: 50 شكوى): تعاملت وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان مع 201 شكوى ضد السلطات الفلسطينية خلال العام 2010، وهي موزعة على النحو التالي:

- 102 شكوى تتعلق بالاعتقال التعسفي من قبل السلطات في غزة.
- 42 شكوى تتضمن 19 ادعاءات بإساءة معاملة و23 شكوى تتضمن ادعاءات بممارسة التعذيب.
- 27 شكوى تتعلق بظروف الاعتقال في قطاع غزة. ويشمل ذلك 5 حالات لمعتقلين بحاجة إلى علاج و18 معتقل يحق لهم وفق القانون الفلسطيني لقاء أهاليهم داخل السجن، وثلاث حالات تتعلق بالتعليم داخل السجن. وبعد تدخل مركز الميزان تم حل جميع القضايا التي تتعلق بالخدمات الطبية والتعليم.

- 49 شكوى من عائلات تم اعتقال أبنائهم ولم يتمكنوا من الاتصال بهم أو معرفة أماكن احتجازهم أوتعيين محامي ليمثلهم أو ليزورهم. تمكن مركز الميزان من زيارة معتقلين وإعطائهم النصح القانوني في 19 قضية. وتؤكد مركز الميزان من أن المعتقلين اتصلوا بذويهم عبر الهاتف وذلك في أربع قضايا يتابعها المركز.
- 19 شكوى تتعلق باعتقال أشخاص خارج المحددات القانونية بمن في ذلك أشخاص لم يتم تمديد اعتقالهم حسب الأصول وكذلك أشخاص أصدرت المحاكم أوامر إفراج بحقهم ولكن لم يفرج عنهم.
- 6 قضايا تتعلق باعتقال أحداث بشكل يتعارض مع الإجراءات القانونية المتبعة.
- 10 شكاوى تتعلق باعتداءات على منظمات مجتمع مدني والتدخل في عملها.
- 12 شكاوى تتعلق بحقوق العمل.
- شكاوى حول عمليات التفتيش التعسفي وشكوى حول الاعتداء على ممتلكات خاصة من قبل السلطات الحكومية في قطاع غزة.
- 9 شكاوى حول منع الوصول إلى الرعاية الصحية من قبل الجهات الفلسطينية. ويشمل هذا العدد ثلاثة مرضى رفضت حكومة رام الله طلباتهم بإصدار جوازات سفر لهم، ومريضين لم تسمح لهم قوات الأمن في حكومة غزة بالسفر.
- 7 شكاوى تتعلق بمنع السفر خارج غزة، من بينها ست قضايا رفضت فيها حكومة رام الله إصدار جوازات سفر، وقضية منعت فيها حكومة غزة عضواً في حركة فتح من السفر.
- 4 شكاوى حول الحق في السكن، بينها ثلاث شكاوى ضد الأونروا، وشكوى ضد السلطات الحكومية في قطاع غزة.
- شكوى حول الوصول إلى الضمان الاجتماعي.
- 3 شكاوى حول الإهمال الطبي.
- قضية تتعلق بالعنف ضد الطلاب داخل المدارس حيث رفضت مستشفى في غزة ومكتب النائب العام إصدار أي تقارير طبية أو فتح تحقيق في القضية.
- (5) تقديم الاستشارات القانونية: قامت وحدة المساعدة القانونية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتقديم 1078 استشارة قانونية للضحايا أو الأشخاص المعرضين لخطر انتهاك حقوقهم. وكذلك قام محامو المركز بتقديم 293 استشارة قانونية وذلك في إطار دعم الوحدة لمشروع مناهضة التعذيب.

نشاط رقم 6: التدريب والتثقيف والتوعية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والديمقراطية

- يعتبر هذا النشاط مهمةً مشتركة لكافة وحدات مركز الميزان، ولكن تقوم وحدة التدريب والاتصال المجتمعي بالجزء الأساسي منها. خلال العام 2010 قامت وحدة التدريب والاتصال المجتمعي بالإشراف على تنفيذ نشاطات التوعية التي تم تنفيذها عبر مشاريع مختلفة. تم تنفيذ النشاطات التالية خلال العام 2010:
- (1) دورات تدريبية وتثقيفية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (المخطط 14 دورة): تم تنظيم 19 دورة تدريبية خلال الفترة التي يغطيها التقرير وهي على النحو التالي:
- 8 دورات لفئات المجتمع والمهنيين: ويشمل ذلك: (1) دورة تدريبية حول حقوق الإنسان والحق في الصحة للصيادلة، بالتعاون مع نقابة الصيادلة في غزة، شارك فيها 23 صيدلي. (2) دورة تدريبية حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لمتطوعين من منتدى شارك الشبابي في محافظة شمال غزة، شارك فيها الدورة 21 متطوعاً. (3) دورة تدريبية حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لمجموعة من المدرسين وذلك بالتعاون مع جمعية الأقصى الثقافية. (4) دورة تدريبية حول حقوق الطفل والمرأة لمجموعة من المتطوعين في مركز برامج المرأة في مخيم

الشاطي. وقد شارك في هذه الدورة حوالي 25 شخص. 5) دورة تدريبية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحوالي 30 ناشطاً من مؤسسات المجتمع المدني. وقد تم تنفيذ هذه الدورة بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، 6) دورة تدريبية لمنظمات المجتمع المدني حول حقوق الإنسان ورصد انتهاكاتها. 7) دورة تدريبية حول حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، 8) دورة تدريبية خاصة بالمعلمين حول حقوق الإنسان والتعليم.

- دورتين تدريبيتين ضمن برنامج "تعليم الأقران"، تلقى خلالها الطلاب المشاركون في البرنامج تدريبات خاصة، حيث هدفت الدورة الأولى إلى تأهيل المشاركين وتزويدهم بمعلومات حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لكي يوظف المتطوعون تلك المعلومات في عملهم التطوعي في توعية أقرانهم من الطلاب. وتمحورت الدورة التدريبية الثانية حول المهارات التي يمكن أن يستخدمها المتطوعون لتشكيل مجموعات داخل الجامعات الفلسطينية وتنفيذ الجلسات التثقيفية لأقرانهم من الطلاب من خلال إدارة جلسات نقاش وحوار معهم في الجامعات.

- دورة تدريبية للمحامين: حيث يقوم مركز الميزان بتنظيم تلك الدورة سنوياً، وتستمر لمدة ستة أشهر. وقد نفذت الدورة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. تقدم حوالي 60 محامي بطلبات لهذه الدورة، وتم اختيار 25 محاماً. و تلقت المجموعة 126 ساعة تدريبية.

- دورة تدريبية لبناء القدرات لناشطي حقوق الإنسان في القاهرة: تم تنظيم هذه الدورة بعد شهر من التنسيق بين مركز الميزان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة. استهدفت تلك الدورة 20 ناشطاً من نشطاء حقوق الإنسان، من بينهم 10 من موظفي مركز الميزان و10 نشطاء من مؤسسات حقوقية أخرى تعمل في قطاع غزة. وقد تمكنت المجموعة من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي والإقامة في مصر لمدة 11 يوم، تلقت خلالها تدريبات حول التطورات المعاصرة في مجال حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

- 6 دورات حول التعذيب: تم تنظيم هذه التدريبات ضمن مشروع مكافحة ومنع التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين والسجناء المحتجزين داخل السجون الإسرائيلية، وهو مشروع مشترك مع مؤسستي عدالة وأطباء لحقوق الإنسان بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ساعد موظفو مركز الميزان فريق عمل المشروع في تنفيذ هذه التدريبات. تم تنفيذ 4 دورات للمحامين ودورة واحدة للعاملين في المجال الصحي ودورة واحدة لناشطي حقوق الإنسان. وتهدف الدورات إلى تطوير مهارات ومعرفة المشاركين في توثيق التعذيب وإكساب المشاركين مهارة التعامل مع ضحايا التعذيب.

(2) 21 محاضر وجلسة توعية حول حقوق الإنسان (المخطط: 15 محاضرة وجلسة): نظمت وحدة التدريب والاتصال المجتمعي 21 محاضرة لمجموعات تتكون من مدرسين وطلبة وطالبات المدارس. وركزت هذه المحاضرات على حقوق الطفل والحق في التعليم، والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. كما قام الطلبة المتطوعون في برنامج "تعليم الأقران" بقيادة 29 دورة توعية (تتكون كل منها من 5 جلسات نقاش) حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مع أقرانهم من طلبة الجامعات. ونظم مركز الميزان بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 18 ندوة تثقيفية حول حقوق الطفل وآليات حمايتها، استهدفت ست مجموعات من الدعاة المسلمين والمسيحيين في قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في غزة.

(3) ورشات عمل: (المخطط: 10 ورشات): تم تنظيم ما مجموعه 19 ورشة عمل خلال العام 2010، من بينها عشر ورشات تدريبية استهدفت مجموعات من ناشطي المجتمع والمدريسة والأطفال ومنظمات المجتمع المدني. وكذلك اشتملت على ثلاث ورشات عمل تم تنظيمها من قبل منظمات المجتمع المدني وتم دعوة مركز الميزان للتحدث أمام 90 من عناصر الشرطة النسائية حول معايير حقوق الإنسان وحقوق المرأة وقضايا أخرى تتعلق بإقامة العدل. كما نظمت مؤسسة دياكونيا بالتعاون مع مركز الميزان ورشتين حول مناطق "ج" في الضفة الغربية والمناطق المقيد

الوصول إليها في قطاع غزة، وركزت هاتين الورشتين على القانون الدولي الإنساني وقانون الحصار. وقامت وحدة المساعدة الفنية والتشديد في مركز الميزان بتنظيم أربع ورشات عمل: (1) واقع التعليم العالي في ظل الحصار المفروض على غزة. (2) الحق في الحصول على غذاء مناسب: واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار المفروض على غزة. (3) خدمات الصحة النفسية في غزة. (4) الواقع الكارثي لوادي غزة. وتم تنظيم ورشة عمل بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول محاسبة منتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في غزة. وتم دعوة مختصين من فلسطيني الداخل ومصر والقدس للتحدث في هذه الورشة. كما تم تنظيم ورشتي مناصرة ضمن برنامج اليونسيف المذكور أعلاه.

(4) جوائز حقوق الإنسان (المخطط: جائزتين): تم الإعلان عن جائزتين في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذها خلال العام 2010. الجائزة الأولى استهدفت أطفال مدراس وكالة أونروا، وكانت لأفضل رسم حول حقوق الإنسان. نفذ مركز الميزان هذا النشاط بالتعاون مع أونروا، التي قامت بالإعلان عن المسابقة والجائزة في مدارسها وطلبت من مدرسي الفنون في مدارسها متابعة الطلاب. تم تنفيذ هذه المرحلة من المسابقة بإشراف كل من مركز الميزان وأونروا، قامت لجنة مكونة من ممثلين عن مركز الميزان وأونروا وفنانين محليين باختيار أفضل رسم وفقاً للمعايير المتفق عليها. تم توزيع الجوائز على عشرة أطفال من الفائزين خلال حفل نظمه مركز الميزان وأونروا. حيث قدم مركز الميزان جائزة للفائزين وهي عبارة عن حقائب وكتب وأدوات رسم. ستقوم أونروا بتحويل الرسومات التسع الفائزة إلى أغلفة توضع على كتب منهاج حقوق الإنسان لكل مرحلة دراسية من المراحل التسعة. أما الجائزة الثانية فقد كانت حول مسابقة أفضل مقالة حول حقوق الإنسان لطلاب الجامعات. تم تعيين لجنة مستقلة لمراجعة المقالات واختيار أفضل ثلاثة منها حسب شروط المسابقة، ووزعت الجوائز على ثلاثة طلاب جامعيين خلال نفس الحفل المذكور أعلاه. تم توزيع مبالغ مالية للفائزين لمساعدتهم في إكمال تعليمهم (حيث حصل الفائز بالمرتبة الأولى على 500 دولار أمريكي فيما حصل الفائز بالمرتبة الثانية على مبلغ 300 دولار أمريكي وحصل الفائز بالمرتبة الثالثة على مبلغ 200 دولار أمريكي).

(5) الخدمات المكتبية: واصلت مكتبة مركز الميزان عملها في فرع المركز في مخيم جباليا للاجئين. وقد استفاد حوالي 1982 شخصاً من الخدمات التي تقدمها المكتبة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. بلغ عدد حالات الإعارة للكتب حوالي 3350 مرة منها 443 مرات لمصادر أدب الأطفال. كان من بين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المكتبة حوالي 1169 من طلاب الجامعات والباحثين و2281 من الأطفال. ومع نهاية الفترة التي يغطيها التقرير ازداد العدد الإجمالي للمصادر ليصل على 9100 مصدر. تم شراء 41 كتاب جديد خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتم الحصول على عشرات الكتب كمنح مقدمة للمكتبة. نقل مركز الميزان جزء من المكتبة إلى مقره الرئيسي في غزة وخاصة الكتب والمصادر التي يوجد منها أكثر من نسخة. ومن المتوقع أن يتم التوسع في ذلك خلال العام 2011. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد عدد الباحثين وطلاب الجامعات المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المكتبة خلال العام 2011 حيث أن معظم الجامعات ومراكز البحث توجد في مدينة غزة.

(6) إصدار سلسلة الدليل القانوني (المخطط: دليلين): خلال الفترة التي يغطيها التقرير نشرت وحدة المساعدة القانونية دليلاً قانونياً واحداً، حيث قامت من خلاله بتوضيح القانون الفلسطيني للتجمعات العامة والذي تعرض لانتهاكات خلال الأعوام القليلة الماضية.

(7) نشاطات أخرى تتعلق بالتوعية بحقوق الإنسان: شارك موظفو مركز الميزان في 162 نشاطاً نظمت من قبل مؤسسات أخرى، حيث تحدث موظفو المركز خلال تلك المناسبات حول معايير حقوق الإنسان والتقدير بمبدأ سيادة القانون محلياً ودولياً واحترام وحماية حقوق الإنسان.

(8) الموقع الإلكتروني لمركز الميزان (www.mezan.org): تم تحديث الموقع الإلكتروني لمركز الميزان بشكل يومي حيث يتم تحديث المعلومات والبيانات والتصريحات الصحفية والتقارير والأخبار الصحفية والإخباريات اليومية (819 اخبارية) حول تطورات وضع حقوق الإنسان في قطاع غزة. زار موقع الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوالي 53671 زائر، مقارنة مع 44233 زائر خلال العام 2009. ووفقاً لموقع Alexa.com فقد احتل الموقع الإلكتروني لمركز الميزان المرتبة 483 محلياً.

وبشكل عام استفاد حوالي 3717 شخص بشكل مباشر من تدريبات ونشاطات زيادة الوعي بحقوق الإنسان بما في ذلك 3209 شخص استفاد من نشاطات وحدة التدريب والاتصال المجتمعي. واستفاد آلاف الأشخاص بشكل غير مباشر من نشاطات التعليم وزيادة الوعي بحقوق الإنسان ولكن لم يكن من الممكن تقدير الرقم الدقيق لعدد المستفيدين.

المخرجات/النتائج

(1) الرصد والتوثيق:

- طور مركز الميزان من قدرته على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وذلك استجابةً للظروف المعقدة للانتهاكات، ولضمان القدرة على التوثيق بشكل يراعي المعايير المهنية الحديثة. نجح مركز الميزان بتوثيق كافة الانتهاكات التي تقع ضمن نطاق عمله. وقد تلقى الباحثون الميدانيون في مركز الميزان دورة تدريبية في القاهرة حول التوثيق والتحقيقات الشرعية التي تساعد في التحقيقات التي يجريها مركز الميزان، خاصةً في ظل عدم توافر الإمكانات لإجراء تحقيقات جنائية رسمية، ومعامل للطلب الشرعي في قطاع غزة، مما يجعل التحقيقات في الانتهاكات الإسرائيلية أصعب. كما وتلقى باحثو المركز دعماً وتدريباً حول إعداد ملفات لقضايا الاشتباه في ارتكاب جرائم حرب. وتلقى الباحثون أيضاً تدريباً حول توثيق الانتهاكات بتقديم شكاوى ونداءات عاجلة للمقررين الخاصين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- **التزويد بالمعلومات:** قام مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتقديم معلومات مئات المرات إلى أجهز الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والصحافة والباحثين. تم استخدام تلك المعلومات بشكل واسع في تقارير تصدرها أجهز الأمم المتحدة، خاصةً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (أوتشا) ووسائل الإعلام. ووفقاً للسجلات فقد رد مركز الميزان على حوالي 1200 طلب للحصول على معلومات من تلك الأجهز والوكالات. هذا بالإضافة على تقديم المعلومات بشكل أسبوعي ويومي لوكالات الأمم المتحدة وبعثات المنظمات الأهلية والبعثات الدبلوماسية، حيث تم استخدام تلك المعلومات بشكل كامل في الإعداد لاستجابات بشأن أوضاع معينة تتطلب تدخلاً إغائياً أو حمائياً، أو تم اقتباس تلك المعلومات عن المركز في تقارير أعدتها مؤسسات أخرى أو وسائل الإعلام. وكان من بين هذه الطلبات طلبات قدمتها وسائل الإعلام بما في ذلك BBC و CNN ووكالة رويترز الإخبارية وغيرها.

- **المساعدة في الاستجابة لانتهاكات أو أوضاع معينة:** حيث ساعدت عملية التوثيق التي يجريها مركز الميزان سكان قرية وادي غزة الذين تعرضوا لتدفق مفاجئ بعد أن فتحت إسرائيل، وبشكل مفاجئ، سد وادي غزة الذي تقيمه إسرائيل بالقرب من حدود القرية. وساعد توثيق المركز المؤسسات الدولية في إعداد استجابات فعالة للمشكلة وضمان الوصول السريع للضحايا، حيث ساهم التوثيق السريع والمفصل ونشر المعلومات المتعلقة بتلك المشكلة في لفت أنظار وسائل الإعلام والحكومة إليها. وبعد ذلك قام المركز بعقد ورشة عمل في القرية ودعا فيها مسؤولين ومنظمات إنسانية لمقابلة السكان. وفي قضية أخرى، بدأ باحث المركز في محافظة خان يونس بجمع معلومات حول مشكلات بيئية

خطيرة أثرت على المياه الجوفية والصحة والزراعة جنوب قطاع غزة. أصدرت وحدة البحث الميداني تقريراً حول الحالة وأثارت المشكلة خلال مؤتمر حول الحق في المياه عقد في 2009. وواصلت الوحدة متابعتها لتلك المشكلة خلال العام 2010، حيث قامت السلطات المحلية ببناء سياج لأحواض مياه الصرف الصحي لحماية الأطفال، وزادت من معالجة المياه والحشرات، ونظمت عدد من اللقاءات مع أشخاص من المجتمع المحلي لإيجاد حلول، وأضافت أرضيات للأحواض لمنع اختلاط مياه الصرف الصحي بالمياه الجوفية ووصولها إلى الأراضي الزراعية التي تقع في محيط الأحواض، وبتجفيف بعض الأحواض القريبة من حي الأمل وإعداد خطة لإزالة الأحواض وإقامة منتزه وملعب بدلاً منها وذلك وفقاً لما صرحت به مصلحة مياه بلديات الساحل.

- **تحويل الانتهاكات للتدخل (قانوني أو غير قانوني):** تم تحويل 152 حالة لوحدة المساعدة القانونية في المركز، و219 حالة لمنظمات أخرى. ساعدت وحدة المساعدة القانونية العديد من الضحايا (الرجاء الاطلاع على المعلومات الواردة تحت بند المساعدة القانونية والنصح القانوني المذكور لاحقاً). وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ساعدت الوحدة 81 مريضاً في الوصول إلى العلاج خارج قطاع غزة بعد أن أعاقتهم أو منعتهم قوات الاحتلال من ذلك.

- **عمليات التوثيق التي أدت إلى حماية/تدخل:** وثق الباحث الميداني لمركز الميزان في محافظة شمال غزة اعتداء إسرائيلي على سيارات إسعاف فلسطينية خلال عملية الرصاص المصوب. وأدت متابعة المركز لقضية ضابط الإسعاف علاء سرحان إلى تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث ساعدته في مغادرة قطاع غزة للحصول على علاج خاص في الهند. وجمع نفس الباحث الميداني معلومات حول وضع المياه في حي الأمل في بيت حانون، حيث قام برفع الحالة إلى البلدية والتي استجابت بشكل إيجابي وحلت مشكلة جودة وكمية المياه التي تزودها البلدية لحي الأمل. وكذلك تعرضت حياة طفل فلسطيني للخطر بسبب عدم توفر حليب الأطفال الخاص بحالته الصحية، وساعد مركز الميزان في إحضار الحليب من إسرائيل لعدة شهور وذلك عن طريق الاتصال بمانحين ومؤسسات أهلية قدموا المساعدة للطفل. أما في مدينة غزة، فقد وثق باحث المركز في المدينة حالة اعتداء على سيدة من قبل جهاز الأمن الداخلي الذي كان يستدعي تلك السيدة بشكل مستمر، حيث نصحتها مركز الميزان بالألا تستجيب لتلك الاستدعاءات حيث أن جهاز الأمن الداخلي ليس لديه سلطة استدعائها، وخاصةً ليس باستخدام الهاتف. وقام مركز الميزان بمتابعة قضيتها مع وزارة الداخلية في غزة التي قامت بدورها بوقف سلسلة الاستدعاءات. ساهمت عمليات التوثيق التي يقوم بها باحثو مركز الميزان في حل مشكلتين تتعلق بالصحة العامة حيث أثرت تلك المشاكل على صحة السكان في قطاع غزة. كذلك ساهمت عمليات التوثيق التي يقوم بها مركز الميزان فيما يتعلق بالاعتقال التعسفي وادعاءات التعذيب في تدخلات أدت إلى توفير الحماية لبعض القضايا وذلك عبر سلسلة من التحقيقات أجرتها السلطات الفلسطينية في غزة.

(2) المعلومات والمناصرة:

- **رفع الوعي يؤدي لاستجابات:** ساهم مركز الميزان في تسليط الضوء على تطورات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كان من بينها الأمر العسكري الإسرائيلي 1650 حول "منع التسلسل" الذي يعرض عشرات الآلاف من الفلسطينيين لخطر الإبعاد أو النقل القسري. أدى هذا القرار إلى تسارع التدخلات القانونية والدبلوماسية بما فيها تدخلات قام بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام. وكذلك أثار مركز الميزان قضية الانتهاكات الإسرائيلية التي تقع في المناطق المقيد الوصول إليها (المنطقة الأمنية العازلة) وفي المناطق المسموح فيها بالصيد. ساعد مركز الميزان بعض أجسام الأمم المتحدة في زيارة تلك المناطق وجمع المعلومات وصياغة ردود أفضل. قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي بجمع المعلومات والإبلاغ عن النشاطات التي تحدث في تلك المنطقة، حيث أصبحت المناطق المقيد الوصول إليها على رأس جدول أعمال أجسام الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان

والمنظمات الإنسانية. وفي شهر يوليو 2010 شارك مركز الميزان في عملية النداء الموحد لضمان وضع الانتهاكات الواقعة في تلك المنطقة على أجندة الأمم المتحدة. كذلك أثار مركز الميزان قضية تتعلق بما يعرف بـ"قانون شاليط" والذي في حال تم المصادفة عليه من قبل الكنيست الإسرائيلي سيؤدي إلى مزيد من الإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان بالنسبة للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.²⁷ كذلك أثار مركز الميزان قضية تتعلق باعتداء السلطات في غزة على مكاتب منظمات أهلية في غزة وتفريق المتظاهرون المشاركون في المسيرات السلمية باستخدام القوة، الأمر الذي ساهم في حدوث استجابات سريعة فعالة على الصعيد الداخلي في غزة.²⁸ وكذلك قام مركز الميزان بالشراكة مع مؤسسات أخرى بإثارة قضية المرضى الفلسطينيين الذين توفي أربعة منهم نتيجة رفض السلطات الإسرائيلية السماح لهم بمغادرة غزة والسفر عبر معبر إيرز، وتعرض العديد من المرضى إلى حالات الابتزاز أو الاعتقال أثناء محاولاتهم السفر عبر معبر إيرز. وقد حظي هذا الموضوع بتغطية إعلامية واسعة وجرت اتصالات عديدة مع السلطات الإسرائيلية لوقف تلك الممارسات، واستمر التدخل في إسرائيل بعد الفترة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى بدء بإجراءات القانونية لمواجهة هذه الممارسات.

- ساهم مركز الميزان من خلال عضويته في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان في تقرير هام حول الإغلاق المفروض على قطاع غزة ، صادقت حوالي 22 منظمة حقوقية دولية ومنظمات مجتمع مدني على ذلك التقرير. وعمل مركز الميزان كمتحدث رسمي في قطاع غزة.
- **التشبيك والتنسيق:** تواصل التعاون والتنسيق مع الشبكات والمنظمات ذات الصلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وبالإضافة إلى عضوية مركز الميزان في 13 شبكة واتلاف، حصل مركز الميزان على الصفة الاستشارية الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وذلك في يونيو 2010. عمل مركز الميزان مع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على تفعيل الضغط على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمحاسبة لمنتهكي حقوق الإنسان. وشارك المركز في بيانات شفوية ومكتوبة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. واجتمع مركز الميزان مع لجنة الخبراء التي عينها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتزويدها بمعلومات حول عمل المركز المتعلق بالتحقيقات التي أجرتها السلطات الإسرائيلية والفلسطينية الخاصة بتوصيات تقرير جولدستون. وأرسل مركز الميزان مع شركائه تقريرين بدليلين إلى أجناس مختلفة في الأمم المتحدة، حيث ساهم في تقرير متابعة للجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، وتقرير آخر للجنة المعنية بحقوق الإنسان اللتان نظرتا في التقارير الدورية لإسرائيل. وقد نشرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ملاحظاتها الختامية في يوليو 2010 وتحدثت عن العديد من القضايا التي أثارها مركز الميزان مع شركائه، مركز عدالة وأطباء لحقوق الإنسان.²⁹
- إزداد تعاون المركز مع المؤسسات الشريكة فيما يتعلق بالتدخلات القانونية في إسرائيل، حيث عمل مركز الميزان مع شركائه المذكورين أعلاه، وكذلك مع مؤسسة مسلك (جيشه) على عشرات القضايا المتعلقة بضحايا السياسات الإسرائيلية في المنطقة الأمنية العازلة والمنطقة المسموح بها في الصيد وحركة المرضى والطلاب وغيرهم من فئات المجتمع. نجح من بين هذه الحالات 94 تدخلاً تتعلق بقضايا تتعلق بالقيود المفروضة على الحركة والوصول، ولا يزال العمل مستمرا على 46 قضية أخرى لدى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير. كما إزداد عمل مركز الميزان مع الشبكة الأوروبية-المتوسطية وغيرها من الشركاء بمن فيهم مؤسسة دياكونيا ومديكو الدولية-ألمانيا،

²⁷ لمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي:

http://www.mezan.org/en/details.php?id=10170&ddname=detention&id_dept=9&id2=9&p=center

²⁸ لمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي:

http://www.mezan.org/en/details.php?id=10260&ddname=&id_dept=9&id2=9&p=center

²⁹ أنظر الرابط التالي:

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/CCPR.C.ISR.CO.3.doc>

و APPRODEV خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث شارك مركز الميزان مع مؤسسات عدالة والحق وبيستيلم وجيشه في بعثتي تحشيد ومناصرة في أوروبا. ولعب مركز الميزان دوراً فعالاً في الاجتماع الذي نظمته Crisis Aid في بروكسل، حيث شارك 35 منظمة أهلية في هذا الاجتماع لمناقشة الاستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى والأولويات والتنسيق. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ازداد عمل مركز الميزان مع هيئات الأمم المتحدة. حيث ساهم مركز الميزان بتزويد تلك الهيئات بالمعلومات وشارك في النقاشات المتعلقة بالأولويات. كما ازداد عمل هيئات الأمم المتحدة المتعلق ببعض الأولويات خاصة تلك المتعلقة بالمناطق المقيد الوصول إليها وحماية المجتمع المدني في غزة. واستمر عمل المركز مع منظمة اليونيسيف ومنظمات أهلية محلية حول قضايا تتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وعدالة الأحداث. ونتيجة لذلك تم إرسال معلومات حول انتهاكات حقوق الطفل لمجلس الأمن في الأمم المتحدة وغيره من أجسام الأمم المتحدة بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بأثر الحصار والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال. كذلك تعاون مركز الميزان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القضايا المتعلقة بالوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية، واستمر هذا التعاون والذي يتوقع ن تنتج عنه شراكة ما بين البرنامج ومركز الميزان في شكل مشروع في العام 2011. أما على الصعيد الوطني، فقد ازداد عمل مركز الميزان مع المنظمات الأهلية، تم اتخاذ إجراءات مشتركتين يتعلقان بممارسة التعذيب والمعاملة السيئة وعقوبة الإعدام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. قام مجلس مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل هذين النشاطين، حيث أن مركز الميزان عضواً في اللجنة التنسيقية الخاصة بالمجلس. كما تعاون المركز، بالإضافة إلى مجلس مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، مع مؤسسات فلسطينية مختلفة لمجابهة ظواهر الاعتقال السياسي والتعسفي من قبل السلطات الفلسطينية. تم نشر وثائق المناصرة والتحشيد بشكل واسع في وسائل الإعلام الفلسطينية والدولية.

- شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تحسناً طفيفاً على الاتصالات بين مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية من جهة، والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى فيما يتعلق بعدد من القضايا، مثل السعي لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من خلال الدفع بتقرير لجنة غولدستون للأمام، وكذلك متابعة قضايا تتعلق بحرية الحركة للسكان في غزة ومنع إصدار جوازات سفر لهم. يأمل المركز أن يتم التوصل إلى حلول لتلك المشاكل في العام 2011.

- آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: بدأ مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعمل مع "الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة"، خاصة المقررين الخاصين، حيث أرسل المركز 56 مراسمة لعدد منهم. كما عمل المركز على بناء قدرات موظفيه للتعامل مع تلك الإجراءات في المستقبل حيث من المتوقع أن يكون هذا النشاط واحداً من الأنشطة الرئيسية لمركز الميزان خاصة بعد حصول المركز على الصفة الاستشارية الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

(3) المساعدة القانونية والنصح القانوني:

- تقديم التمثيل القانوني: ظل مستوى الطلب على المساعدة القانونية مرتفعاً خذل العام 2010. وقد قدم مركز الميزان مساعدة لكافة الضحايا الذين طلبوا المساعدة، أو جرى تحويلهم إلى المركز للحصول على المساعدة القانونية. قدم المركز مساعدات قانونية ونصح قانوني لما يقرب 2563 حالة خلال 2010. ومثل المركز عدد من الضحايا في قضايا متنوعة. وعلى سبيل المثال استفاد حوالي 700 شخص من القضية التي شارك المركز في رفعها لمتضرري وقف إسرائيل لمخصصات الإعاقة والتقاعد. كما تم مساعدة 94 حالة للوصول إلى الرعاية

الصحية والحياة الأسرية بما يتطلب المرور من معبر إيرز أو البقاء داخل إسرائيل أو الضفة الغربية. كما قام المركز بالتعاون مع شركائه بتمثيل 18 حالة تعرض فيها صيادين فلسطينيين لانتهاكات من قبل قوات الاحتلال، وقام بمراسلة السلطات الإسرائيلية وتقديم بطاقات التماس للإفراج عن صيادين اعتقلتهم قوات الاحتلال و/أو صادرت قواربهم. وقام مركز الميزان وبناء على طلب من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بصياغة مسودة ورقة حول المعايير القانونية المتعلقة بالتدخل في عمل المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، حيث استخدمت الشبكة هذه الورقة في نشاطاتها المتعلقة بالتوعية والمناصرة المتعلقة بهذا الموضوع.

(4) **التدخلات الناجحة:** قام مركز الميزان بمساعدة 34 شخصاً ممن اعتقلوا بشكل تعسفي من قبل قوات الأمن التابعة للحكومة في غزة، حيث تم الإفراج عن العديد منهم بعد التدخل القانوني للمركز.³⁰ وخلال الفترة التي يغطيها التقرير لم تتجح جهود مركز الميزان الرامية لإعادة فتح مكاتب عدد من المنظمات الأهلية، بما فيها منتدى شارك الشبابي والذي أغلق من قبل جهاز الأمن الداخلي، ومن ثم بقرار من النائب العام، في قطاع غزة. وأدت تدخلات مركز الميزان إلى تشكيل لجنة تحقيق من قبل وزارة الداخلية ومكتب النائب العام في قطاع غزة، حيث تمحورت حول ثلاث قضايا تتعلق بادعاءات ممارسة التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاعتقال. ووفقاً لوزارة الداخلية تم التعرف على أشخاص ممن مارسوا التعذيب وتمت معاقبتهم. وفي إحدى القضايا تم اعتقال شخص دون إبداء أسباب الاعتقال، وتم حجزه في مركز للشرطة والاعتداء عليه بالضرب المبرح ومن ثم أفرج عنه في اليوم التالي. وقد نقل المركز شكوى هذا الشخص إلى وزارة الداخلية التي قامت بدورها بفتح تحقيق في الحادثة وحددت ضابط الشرطة الذي قام بذلك، وأبلغت الوزارة مركز الميزان بأنه تم معاقبة ذلك الضابط. أما القضية الرابعة فتتعلق باعتقال شخص من قبل أشخاص عرفوا على أنفسهم بأنهم أعضاء في جهاز الأمن الداخلي، وقد تم بعد ذلك العثور على جثة ذلك الشخص متوفياً. ويعد التدخل القانوني الذي قام به مركز الميزان فتح مكتب النائب العام في غزة تحقيقاً في هذا الحادث. وفي المقابل، لم يفتح أي تحقيق في 12 قضية أخرى تقدم المركز بشكاوى فيها. وفي نشاط آخر، زار محامو مركز الميزان مراكز الاعتقال في غزة تسع مرات والتفوا خلالها بالمحتجزين هناك، وأتيحت للمحامين الفرصة للاستماع إلى شكوى المعتقلين وتقديم النصح القانوني لهم. وتمكن محامو المركز من محاوره إدارة السجون والحراس حول المعايير المتعلقة بظروف الاعتقال وحقوق المحتجزين أثناء في كل من هذه الزيارات. وقد تعامل محامو المركز مع شكاوى المحتجزين، حيث تمكن 23 محتجزاً من الاتصال بذويهم والحصول على الاستشارات القانونية. وقد تم حل جميع القضايا المتعلقة بعدم توفر الرعاية الصحية والعلاج والتعليم داخل السجون ومراكز الاعتقال. وخلال فترة التقرير لبي مركز الميزان دعوة قد تلقاها لحضور افتتاح مركز توقيف واحتجاز جديد في غزة، وقدم تقييمه للظروف العامة لهذا المركز ومدى مواءمته مع المعايير القانونية ذات الصلة. وقد لوحظ خلال النصف الأول من العام 2010 انخفاض عدد شكاوى المعتقلين في السجون في قطاع غزة، ولكن عاد ليرتفع مرة أخرى خلال النصف الثاني من العام 2010. لم يكن من الممكن تحديد إلى أي مدى أثر عمل مركز الميزان في انخفاض عدد الشكاوى والقضايا المتعلقة بهذا الموضوع خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدقة. كما تدخل المركز في تسع حالات لمصلحة مواطنين منعتهم السلطات في غزة ورام الله من السفر، ونجح المركز في تمكين أحد المرضى من السفر وتلقي العلاج، بينما تم فتح تحقيق في حالتين تتعلقان بالإهمال الطبي، وأبلغ المركز أن من ارتكب ذلك الإهمال عوقب، وأن هناك وعود بتعويض الضحايا. ومن بين الانجازات الأخرى التي حققها مركز الميزان رد الحكومة الإسرائيلية على المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص المخصصات المالية لمئات من المعاقين والمتقاعدين الذي أصيبوا أثناء عملهم في إسرائيل الذين بدأوا بالفعل بالحصول على مخصصاتهم.

³⁰ نجح 34 تداخلاً قانونياً لمركز من أصل 46 تدخلت تتعلق بالاعتقال التعسفي وهذا يعكس مدة نجاح مركز الميزان على المستوى القانوني.

(5) زيادة الوعي والدورات التدريبية:

- المعلومات والمهارات: استفاد خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوالي 3717 شخصاً من نشاطات التوعية والتدريب في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكان من بينهم 991 امرأة و1863 طفل. وقد تم تنفيذ اختبارات قبلية وبعدية وتقييمات للتعرف بدقة على تحصيل المشاركين المعرفي والمهاري بسبب هذه دورات التوعية والتدريب. ومن بين المستفيدين 484 من طلبة الجامعات ممن تلقوا دورات توعية قادها طلاب متطوعين تلقوا تدريبات لدى مركز الميزان. وقد أظهر المستفيدون من الدورات التدريبية مستويات عالية من اكتساب المعرفة حيث أظهرت ردود المتدربين نسبة عالية من الانجاز. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة إجابات الصحيحة على الاختبارات القبليّة تتراوح بين 40-50% فيما بلغت النسبة بعد تلقي التدريبات 90-99%.
- تلقت مجموعة من النساء، ممن يمثلن مؤسسات أهلية نسوية، تدريبات حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بهدف زيادة قدرتها على توثيق الانتهاكات التي تقف ضد النساء. وقد أفادت المجموعة بأن المهارات الجديدة المكتسبة ساعدت مؤسساتهم في تعزيز نشاطها المتعلق برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، خاصةً أثر الاعتداءات الإسرائيلية على النساء.
- أفاد عدد من المستفيدين من الدورات التدريبية - من خلال المتابعة معهم عن طريق المكالمات الهاتفية - بأن العديد منهم، وخاصة المحامين والمدرسين والطلاب، استخدموا المعرفة الجديدة المكتسبة في عملهم. وقد حصل اثنين من المدربين الذين يعملون مع مركز الميزان على توصية للعمل في مشروع مهم حول تطوير القضاء الفلسطيني مع الفصالية البريطانية. كما حصلت عشر طالبات متطوعات ممن تطوعن مع مركز الميزان في أنشطة التوعية على توصية للعمل في مشروع حول حقوق المرأة وبدأن بالفعل العمل فيه لمدة عام. وقامت إحدى الطالبات المتطوعات في برنامج تعليم الأقران بتصوير فيلم وثائقي حول أوضاع حقوق الإنسان في غزة، وأفادت بأنها استخدمت المعرفة التي اكتسبتها خلال التدريبات التي تلقتها في مركز الميزان لتنفيذ الفيلم. كما أفاد مدرسون بأنهم استخدموا المعرفة الجيدة المكتسبة في تدريس مادة حقوق الإنسان في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين حيث ساعدتهم التدريبات التي تلقوها في معالجة كثير من المشاكل التي كانوا يعانون منها في الماضي. وأفاد أحد أعضاء نقابة الصيادلة بأن مجموعة من الصيادلة الذين تلقوا تدريبات في مركز الميزان بدأوا بتوثيق انتهاكات ضد أعضاء النقابة. وقام أحد طلاب كلية الحقوق باعطاء دورات تثقيفية عبر الانترنت لمجموعة من طلبة الحقوق في العالم العربي حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ووفقاً لإفادته للمركز قال الطالب بأنه استفاد من المعرفة التي اكتسبها خلال الدورات التدريبية التي تلقاها وكذلك من المواد التدريبية التي حصل عليها من المركز.

العقبات:

يشكل وضع حقوق الإنسان المتدهور في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية بشكل عام العقبة الرئيسية أمام عمل مركز الميزان، فقد كان على المركز العمل في ظل ظروف معقدة اتسمت بما يلي:

- استمرار حالة النزاع والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عدة عقود، حيث تصر دولة الاحتلال - إسرائيل - أنه لم تعد سلطة احتلال منذ تنفيذ ما أسمته بخطة فك الارتباط الأحادي الجانب عام 2005، وبأنها تدين للسكان فقط بالحد الأدنى من الالتزامات الإنسانية.
- الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي يتسبب في انتهاكات جملة من حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ترتكبها جهات فلسطينية.
- استمرار سياسة الإفلات من العقاب السائدة، والتي تمنح مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الحصانة وتشجعهم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات.
- الضعف الشديد في الاستجابة الدولية للوضع الإنساني في غزة، إذ لا تحظى حقوق الإنسان في غزة باعتبارها أولوية عالية مقارنة مع غيرها من القضايا الأخرى، ما أثر على الجهود الرامية لحمايتها ومنع انتهاكها.
- ساهم هذا الوضع في خلق العديد من المشاكل التي أثرت على السكان، وكان على مركز الميزان الاستجابة لهذا الوضع والتعامل مع عدد كبير من القضايا التي يجب توثيقها بشكل جيد لكي يتمكن المركز من القيام بتدخلات فعالة.
- ظهرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعض المعوقات الأخرى، حيث عانى مركز الميزان من عجز مالي، الأمر الذي جعل من تعديل ميزانية البرنامج الأساسي لمركز الميزان أمراً حتمياً. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع الرجاء الاطلاع على القسم الخاص بالقضايا والملاحظات المالية أدناه.
- تسببت الصعوبات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى عدم تمكن محامو المركز في غزة من الوصول إلى وكلائهم المحتجزين في السجون الإسرائيلية أو من التواصل المباشر مع السلطات في كل من إسرائيل والضفة الغربية، في بقاء التدخلات وفي بعض الأحيان في عدم فعاليتها، حيث كثيراً ما ترد تلك السلطات بعد فترات طويلة من التأخير وفي بعض الأحيان لا تصل ردود منها مطلقاً. الوضع بشأن التواصل مع السلطات الحكومية في غزة مشابه، وإن بصورة أقل حدة، حيث ساهم تأخر وصول ردود من السلطات أو عدم وصولها في بعض الأحيان، عديد من المشاكل وأحياناً في تواصل انتهاكات. طلب مركز الميزان في العام 2010 زيارة السجون والوصول إلى أماكن الاعتقال والحجز لتقديم استشارات قانونية ولرصد حدوث أي من أشكال سوء المعاملة، وقد كانت استجابة السلطات لتلك الطلبات متغيرة، حيث سمح للمركز في بعض الأحيان بالوصول بطريقة فعالة وسلسة ومستمرة، وفي أحيان أخرى لم يتم السماح للمركز بالوصول أبداً. وقد طلبت السلطات التنسيق مع وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، غير أن هذا الأمر الذي لا ينسجم مع متطلبات القانون، حيث أن القانون أسس لعلاقة بين المحامين وإدارة السجون والنيابة العامة بدون تدخل وسطاء آخرين. وبالرغم من ذلك، تعاطى مركز الميزان مع توجهات وزارة الداخلية فيما يتعلق بهذا الأمر، إلا أن ردود الوزارة استمرت على تغييرها وعدم اتساقها بشأن السماح بالوصول إلى المعتقلين ومراكز التوقيف والاحتجاز.

وفي مواجهة هذا الوضع اتخذ مركز الميزان عدد من الإجراءات من بينها:

- بشأن ضغط العمل والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب الاحتلال والحصار والانتقام الفلسطيني، قام مركز الميزان بزيادة تعاونه مع مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية، خاصة عبر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وقد ساهم هذا التعاون في تبادل المعلومات وزيادة قوة تأثير التدخلات المشتركة من قبل عدد كبير من هذه المنظمات.

- ولكي يتعامل المركز مع الاستجابة الدولية الضعيفة للوضع في فلسطين، فق كان على المركز زيادة جهود المناصرة والتحشيد وذلك بالتعاون مع شركائه. فقد سعى مركز الميزان لتنظيم لقاءات مع كبار المسؤولين وصناع السياسة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بالرغم من زيادة عمل المركز مع هيئات الأمم المتحدة، إلا انه انتقد وبكل وضوح استجابة الأمم لالوضع في قطاع غزة الذي هيمنت عليها الجوانب الإنسانية، ونقل رسالته للمنظمة الدولية. كما أيد مركز الميزان زيادة تركيز الأمم المتحدة على حماية حقوق الإنسان. كما شارك المركز بفعالية في ورشات عمل النداء الإنساني المشترك لمنظمات الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة (CAP) للسنة الثالثة على التوالي، وذلك من أجل التفاعل مع الجهات المعنية، بما فيها الأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية الدولية ومجتمع الممولين، وذلك من أجل الدفع قدماً بتفعيل الحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتجنب قصر التدخل الدولي على توزيع المساعدات الإنسانية، حيث يتطلب الوضع في غزة توفير الحماية الواجبة لحقوق الإنسان.

- وفي سياق محبته لسياسة الحصانة والإفلات من العقاب، استمر مركز الميزان بالعمل على هذا الموضوع في قطاع غزة وإسرائيل ودولياً. فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير نجاحاً محدوداً في هذا السياق، حيث تم تشكيل عدة لجان تحقيق خرجت بنتائج مفيدة. ويجب العمل بشكل أكبر على هذا الصعيد. كذلك فقد ركز المركز جهوده في استخدام آليات حماية إضافية، فاستمر بمتابعة الشكاوى التي قدمها بالتعاون مع شركائه في إسرائيل نيابة عن الضحايا، حيث أرسل مزيد من الشكاوى مرفقة بطلبات بفتح تحقيقات جنائية في حالات تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي مارستها قوات الاحتلال. أما على المستوى الدولي، فقد واصل المركز عمله مع شركائه المهتمين بتحقيق العدالة في الضغط على أجسام الأمم المتحدة كما بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان ولجنة الخبراء المستقلين، وكذلك مع عدد من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي من خلال الدفع قدماً بتقرير لجنة غولدستون ومجابهة الحصار والاستيطان، وكذلك مع محامين مستقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان لتاعتنام أية فرص لتحقيق العدالة للضحايا. ويسعى المركز من وراء ذلك إلى تأمين معاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، لأن معاقبة مقترفي هذه الانتهاكات تشكل أفضل ضمان لعدم تكرارها في المستقبل. وفي ظل الظروف الحالية يمثل هذا النوع من العمل جزءاً من معركة طويلة، ولكنها تستحق العناء، من أجل تحقيق العدالة. وقد قام مركز الميزان بالتعاون مع مؤسسة الحق ومركز عدالة بالتخطيط لتجنيد أموال لتنظيم ورشة عمل للتخطيط والتشاور لحوالي 25 منظمة حقوق إنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأوروبا ممن يعملون على ضمان محاسبة منتهكي حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المزمع عقد ورشة العمل في عمان بالأردن، حيث من المتوقع أن تعزز تبادل المعلومات والرؤية الاستراتيجية والتعاون المشترك بين المؤسسات المشاركة في الورشة فيما يتعلق بالمحاسبة والمساءلة من خلال تطبيق معايير القانون الدولي.

- زاد مركز الميزان من حواره الإيجابي مع السلطات الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتين في كل من الضفة وغزة، حيث تمكن المحامون من زيارة مراكز الاعتقال والاجتماع بالقائمين على إنفاذ القانون وممن يعملون في النظام القضائي. وقام محامو بتقديم نصح قانوني، وكذلك تقدموا بالانتقادات حيثما تطلب الأمر ذلك. كما ازدادت المراسلات المتبادلة بين مركز الميزان والسلطات في غزة والضفة الغربية، والتي توضح الانتهاكات وتقتراح حلولاً لمعالجتها بما يضمن

مراعاة معايير حقوق الإنسان. وكما هو مذكور أعلاه فقد شهد الحوار مع الحكومة في الضفة تطورات إيجابية، خاصةً فيما يتعلق بإصدار جوازات السفر، وحالات الاعتقال التعسفي، ولكن أيضاً بشأن الدفع بتقرير غولدستون إلى الأمام. ويأمل المركز بأن تحقق هذه الجهود وقف حالات الاعتقال التعسفي، بما في ذلك السياسي، وضمان عمل السلطة الفلسطينية على تأمين المحاسبة على انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي بناء على النهج القائم على حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي وليس بناء على وضع عملية التسوية.

- فيما يتعلق بآثار الإغلاق الإسرائيلي على حياة السكان في قطاع غزة، فقد زاد مركز الميزان من عمله مع شركائه في إسرائيل وخاصة مؤسسة عدالة وأطباء لحقوق الإنسان ومؤسسة جيشه، وذلك لمساعدة ضحايا الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. وخلال العام 2010، وبالرغم من التدخلات التي قام بها مركز الميزان مع شركائه في إسرائيل، فقد توفي أربعة أشخاص وهم ينتظرون رد السلطات الإسرائيلية للسماح لهم بمغادرة غزة لتلقي العلاج، ومنع مئات من الفلسطينيين من الحركة والوصول. وبالرغم من النجاح الهام الذي حققه مركز الميزان بالتعاون مع شركائه في هذا الخصوص، إلا أنه يجب العمل بشكل أكثر لمساعدة الضحايا وكذلك يجب العمل على زيادة الجهود لضمان القضاء على الأسباب الرئيسية لمشاكل الحركة والوصول (أي الحصار).

- أما فيما يتعلق بالصعوبات المالية التي واجهها المركز، فقد اتخذ مركز الميزان مجموعة من الإجراءات للتغلب على تلك الصعوبات. وكان من بين تلك الإجراءات: (1) التشاور مع قطاع حقوق الإنسان وذلك عبر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني، (2) البدء باتصالات مع مانحين جدد، (3) الحصول على مشاريع جديدة وتمويل للبرنامج الرئيس، (4) البحث في سبل تقليص المصاريف وذلك بإعطاء الأولوية للنشاطات وتكليف طاقم المركز بمهام إضافية، بدلاً من تجنيد موظفين جدد، بما في ذلك في الحالات التي يغادر فيها موظفين بشكل مؤقت أو دائم.

2. أنشطة المشاريع خلال العام 2010:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تم تنفيذ عدد من المشاريع وذلك على النحو التالي:

اسم المشروع	الجهة المانحة	الأهداف	الأنشطة المخطط لها	الأنشطة التي تم تنفيذها
تعزيز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية للضحايا في غزة	Trocaire إيرلندا	تعزيز قدرات مركز الميزان على إعداد ملفات قضايا للتدخل القانوني أمام المحاكم الدولية وكذلك مع الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان ضمن نظام الأمم المتحدة (المقررين الخاصين..إلخ).	<ul style="list-style-type: none"> - تعيين خبير في القانون الدولي الإنسان وقانون حقوق الإنسان. - العمل مع موظفي المركز للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وإبناء ملفات ملائمة للتدخل. - بناء قدرات موظفي المركز للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وإعداد الملفات. - إجراء مزيد من التحقيقات لبناء ملفات تتعلق بالاشتباه في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. - ارسال نداءات عاجلة وشكاوى للمقررين الخاصين في الأمم المتحدة. - ترجمة مواد تتعلق بالانتهاكات والملفات إلى اللغة الانجليزية لغرض التدخل القانوني في الخارج. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم تعيين خبيرين. - تم التحقيق في عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وذلك من خلال الزيارات ميدانية لأماكن الانتهاك ومقابلة الضحايا، وقد تم تعزيز بناء 23 ملف قضية. - تم إرسال 50 شكوى ونداء عاجل للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة. - عمل الخبراء بالتعاون المتواصل مع موظفي مركز الميزان ما ساهم في إكسابهم خبرات جديدة. - ترجمة مئات الصفحات لمواد تتعلق بالانتهاكات والملفات إلى اللغة الانجليزية - تم تنظيم ورشة عمل لباحثي مركز الميزان تتمحور حول الدروس والمهارات المستفادة والمطلوبة خلال تنفيذ المشروع.
مشروع مكافحة ومنع التعذيب وإساءة المعاملة للسجناء الفلسطينيين	المفوضية الأوروبية (بالتعاون مع)	مكافحة ومنع التعذيب وسوء المعاملة للسجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية والمدنيين	رصد وتوثيق ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة ضد الفلسطينيين	بدأت عمليات رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية. تم رصد وتوثيق حالات لضحايا التعذيب والمعاملة

<p>السيدة</p> <p>توثيق ضحايا القيود المفروضة على الحركة (خاصة المرضى)، وضحايا سياسات المناطق المقيد الوصول إليها (المنطقة الأمنية العازلة والمناطق المسوح فيها بالصيد في غزة)، واستخدام المدنيين كدروع بشرية واستخدام أسلحة محرمة دولياً.</p> <p>إصدار أوراق موقف</p> <p>التدخل القانوني لمصلحة الضحايا</p> <p>إصدار تقارير ظل للجان الأمم المتحدة</p>	<p>تقديم مساعدة قانونية للضحايا</p> <p>التحشيد والضغط: تحدي السياسات والممارسات في المحاكم من خلال كتابة تقارير للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.</p> <p>تدريب المحامين والعاملين في مجال الصحة والناشطين وبناء قدراتهم.</p>	<p>الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة</p>	<p>مركز عدالة</p> <p>ورابطة أطباء</p> <p>لحقوق الإنسان)</p>	<p>المحتجزين في السجون الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة</p>
<p>- تم توسيع 12 دورة تدريبية وبرنامج تعليم الاقران لتغطي القانون الدولي الإنساني.</p> <p>- تم تنظيم دورة تدريبية للمحامين</p> <p>- تم تنظيم دورتين تدريبيتين لمنظمات نسائية وذلك بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان</p> <p>- ورشتي عمل تدريبيتين لمنظمات المجتمع المدني</p> <p>- طباعة منشور وملصق حول حقوق الإنسان</p> <p>- تم تزويد مكتبة مركز الميزان ب 41 كتاب تتعلق بالقانون الدولي الإنساني.</p>	<p>- توسيع برنامج الدورات التدريبية ليشمل تعليم القانون الدولي الإنساني.</p> <p>- دورة تدريبي للمحامين</p> <p>- دورة تدريبية للمنظمات النسوية حول رصد وتوثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني.</p> <p>- ورشتي عمل حول القانون الدولي الإنساني لمنظمات المجتمع المدني</p> <p>- طباعة منشور وملصق حول القانون الدولي الإنساني.</p> <p>- دعم المكتبة بمصادر القانون الدولي الإنساني.</p>	<p>زيادة الوعي والاحترام للقانون الدولي الإنساني وتطبيقه بشكل أكبر في قطاع غزة</p>	<p>دياكونيا</p>	<p>تعزيز القانون الدولي الإنساني عن طريق التعليم</p>

	- دعم نشاطات وحدة التدريب والاتصال المجتمعي في مركز الميزان والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني			
رفع وزيادة وعي الدعاة حول حقوق الطفل	يونسيف	- رفع وزيادة الوعي بحقوق الطفل وآليات حمايتها والحقوق الصحية الواجب توفيرها للطفل وتقليص الوصمة. شارك في هذه الندوات حوالي 90 من الدعاة ورجال الدين في غزة. - زيادة مشاركة رجال الدين والدعاة في التدخلات الخاصة بتعزيز حقوق الطفل وذلك من خلال دورهم البارز والمؤثر في توجيه المجتمع.	- 18 ندوة تثقيفية لدعاة مسلمين (5 مجموعات) ومسيحيين (مجموعة واحدة) في غزة حول حقوق الطفل. - ورشتي عمل للمشاركين - طباعة مواد التدريب الخاصة بزيادة الوعي بحقوق الطفل. - طباعة ونشر مجموعة من الوثائق المتعلقة بمعايير حقوق الطفل.	- 18 ندوة تثقيفية لست مجموعات (102 من الدعاة ورجال الدين). من بينها ندوة لرجال الدين المسيحيين وخمس ندوات لرجال الدين المسلمين. - تطوير مواد التدريب وتوزيعها على المشاركين. - ورشتين مناصرة وتحشيد حول الدور البارز للدعاة ورجال الدين في حماية حقوق الطفل في غزة. - نشر إحدى المطبوعات (سيتم نشرها في فبراير 2011).
دعم وتعزيز آلية الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل في النزاع المسلح (حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم	إنقاذ الطفل- المملكة المتحدة	تعزيز وتقوية آليات الرصد والإبلاغ عن انتهاكات قرار الأمم المتحدة 1612 ³¹ في غزة وبناء قدرات مركز الميزان ومنظمات المجتمع المدني بهذا الشأن.	- أسس مركز الميزان ضمن قاعدة بياناته قاعدة بيانات خاصة بآليات رصد وإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل والنزاع المسلح. - تنظيم تدريب لـ 25 منظمة مجتمع مدني ممن يعملون على قرار الأمم المتحدة 1612 بشأن آليات رصد وإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل والنزاع	- اتخذ مركز الميزان إجراءات تمكن موظفي قاعدة البيانات من الإبلاغ عن انتهاكات قرار الأمم المتحدة 1612 في الوقت المحدد وبشكل دقيق. - تم التخطيط لعمل تدريب لمنظمات المجتمع المدني في يناير 2011.

³¹ آليات الرصد والإبلاغ هي آليات عالمية يتم متابعتها من قبل اليونسيف. وتهدف هذه الآليات إلى ضمان الإبلاغ الدقيق عن ستة انتهاكات تتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. يوجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة مجموعة عمل آليات قرار الأمم المتحدة 1612. يتمتع مركز الميزان بعضويته في تلك المجموعة ويعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحتاجها المجموعة.

بدأ مركز الميزان بعقد اتصالات مع اليونسكو لتنفيذ مشروع تعزيز قدرة المدارس على الإبلاغ عن انتهاكات قرار الأمم المتحدة 1612 في المناطق المقيد الوصول إليها. ويشمل هذا المشروع العمل مع 12 مدرسة ولجان مجتمعية. بدأ تنفيذ هذا المشروع في يناير 2011.

بدأ مركز الميزان اتصالات مع المركز النرويجي للاجئين حيث سيتعاون المركزان في الأبحاث والمساعدة القانونية لمشروع الإسكان وقانون الأراضي في غزة.

كما وبدأ مركز الميزان بالاتصال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدات الشعب الفلسطيني لضمان إعطاء وصول أكبر عدد من الضحايا للمساعدة القانونية عبر وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان. سيوسع هذا المشروع من نطاق عمل وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان وسيدعم الوحدة

3. التقارير والشؤون المالية:

تمثل الفترة التي يغطيها التقرير السنة الثانية من سنوات الخطة الإستراتيجية الثلاثية (2009-2011). وبطبيعة الحال أحدثت بعض التغييرات على البرنامج الرئيس لمركز الميزان، وتغير بعض ممولي البرنامج والمشاريع خلال الفترة التي يغطيها التقرير .

على سبيل المثال انضم ثلاثة من الممولين للبرنامج الأساسي لمركز الميزان وهم الوكالة السويسرية للتنمية ، والوكالة السويدية للتنمية، ومكتب تمثيل هولندا لدى السلطة الفلسطينية إلى سكرتارية مانحة جديدة يديرها مركز تطوير المنظمات الاهلية NDC. وبلغت نسبة التمويل التي يقدمها مركز تطوير المنظمات الأهلية إلى مركز الميزان 50% من مجموع الأموال التي كان يقدمها المانحون الثلاثة بشكل منفصل في السنوات السابقة.

كما تقلص التمويل الذي كان يصل إلى مركز الميزان عبر مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الفلسطينية خلال العام 2010، حيث دفع مكتب تمثيل النرويج القسط المالي الثاني لسنة 2009 والبالغ 80000 دولار في العام 2010، ولكن تم تغطيته من التمويل المخصص للعام 2010، مما قلص من حجم الأموال التي يقدمها مكتب تمثيل النرويج بالفعل ليصل إلى حوالي 75000 دولار أمريكي بدلاً من 155000 دولار أمريكي في العام 2010.

وبالرغم من ذلك حافظ مركز الميزان على علاقته مع كافة شركائه (الرجاء الاطلاع على ورقة المعلومات العامة الواردة في بداية التقرير)، وسعى لبناء علاقات جديدة مع مانحين جدد، حيث قدمت منح صغيرة من مؤسستين مانحتين لدعم البرنامج الرئيس للمركز خلال 2010.

وفي مواجهة تراجع مستوى التمويل اللازم لتغطية ميزانية مركز الميزان بسبب الظروف أعلاه، اتخذ مركز الميزان الإجراءات الداخلية التالية:

- تم تقليص تكلفة الموارد البشرية في مركز الميزان وذلك عبر تجنب تعيين موظفين جدد بدلاً من الموظفين الذين استقالوا أو بدأوا إجازات غير مدفوعة الأجر خلال العام. فقد تم تكليف أعضاء طاقم المركز الحاليين بمهام إضافية لتغطية النشاطات التي كان يقوم بها الموظفين الذين استقالوا أو بدأوا إجازات غير مدفوعة. كما تم تكليف موظفي مركز الميزان بتنفيذ جزء كبير من أنشطة المشاريع، وتم تسديد جزء من رواتب الموظفين من أموال المشاريع. ساهم هذا الإجراء في تقليص تكلفة الموارد البشرية في الميزانية العامة للمركز.
- أعطيت الأنشطة التي تتعلق بالتوثيق والمساعدة القانونية على وجه الخصوص الأولوية على تعيين موظفين. فقد استخدمت الأموال المتاحة لتغطية تلك النشاطات بالقدر الممكن من أجل تفادي أي معوقات تعيق تنفيذ تلك النشاطات التي تعتبر أساسية. مع ذلك تقلصت تكلفة تلك الأنشطة عبر تكليف موظفي المركز بإعطاء تدريبات بصورة أكثر من السابق، مما أدى لتقليص تكلفة المدربين وتوفير أموال المشاريع واستخدامها في أنشطة رفع وزيادة الوعي بالقانون الدولي الإنسان عبر التعليم والتدريب. وتقلصت كذلك المصاريف التي كانت تدفع لبعض النشاطات من بينها جائزة حقوق الإنسان والمطبوعات والمنشورات.

- تشاور مركز الميزان مع منظمات حقوق إنسان فلسطينية ممن تعاني من نفس المشكلة من أجل إيجاد حلول لهذا التحدي المشترك.
- قدم مركز الميزان ميزانية معدلة للمانحين للعام 2011 حيث تم تقليص التكلفة ولكن دون أن تؤثر على قدرة المركز على تنفيذ الأنشطة الرئيسية والمخرجات. يسعى مركز الميزان خلال العام 2011 إلى تجنيد تمويل رئيسي لدعم تمويل البرنامج الأساسي خلال الثلاث سنوات القادمة (2012-2014). سيتم معالجة الصعوبات المالية وتحديدها في التقييم العام والخطة الإستراتيجية التي ستبدأ في يونيو 2011.
- بالرغم من هذا كله فقد عانى مركز الميزان مع نهاية العام 2010 من عجز مالي وصل إلى 87780 دولار أمريكي. بدأ مركز الميزان باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تغطي هذا العجز وهي على النحو التالي:
- استخدام الأموال المتوفرة من الموازنة التراكمية الغير مقيدة والتي تم جمعها من بواقى رسوم المحامين في القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية وذلك كما هو مشار إليه في تقارير المدقق المالي للفترة ما بين 2001 و2009. من المتوقع ان تغطي هذه الأموال ما مقداره 50000 دولار أمريكي من العجز.
- تقديم طلبات للمانحين لسد العجز المالي.
- السعي للحصول على موافقة مركز تطوير المنظمات الأهلية لاستخدام 10% من التمويل الذي يقدمه للمركز خلال العام 2011 لتغطية جزء من العجز المالي للعام 2010.

توضح التقارير المالية المرفقة بالتفصيل التدفقات المالية الخاصة بالبرنامج الرئيسي والمشاريع التي ينفذها مركز الميزان وكذلك القوائم المالية الأخرى. وينتهز مركز الميزان هذه الفرصة للتقدم بالشكر للدعم الذي تلقاه لتنفيذ برنامجه الرئيسي والمشاريع الأخرى.